الجمـــهورية الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم القانونية و الإدارية
تخصص قانون عام

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون

الماستـر

# الموضوع

# تأثير تدوير النفايات على الأمن البيئي و التنمية المستدامة في الجزائر

إعداد الطلبة :
**يعقوبي محمد**

تحت إشراف
**د/ بن صويلح آمال**

تشكيل لجنة المناقشة :

| الرقم | الأستاذ | الجامعة | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | بوخميس سهيلة | جامعة 08 ماي 1945 | أستاذ تعليم عالي | رئيسا |
| 2 | بن صويلح آمال | جامعة 08 ماي 1945 | أستاذ تعليم عالي | مشرفا |
| 3 | عقابي آمال | جامعة 08 ماي 1945 | أستاذ تعليم عالي | عضوا مناقشا |

**السنة الجامعية: 2025/2024**

بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن ثم يقتضي منا واجب الشكر والعرفان أن نتقدم بخالص الامتنان والشكر لأستاذتي المشرفة الدكتورة بن صويلح أمال التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها النيرة نسأل الله أن يجزيها عنا خير جزاء أمين ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من وهبنا علما ومعرفة ولكل من قدم لنا يد العون وساعدنا في إنجاز هذا البحث قريب أو بعيد.

# الإهـــــــــداء :

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل

والدين قائل في مقدمة التنزيل:

" وفوق كل ذي علم عليم" سورة يوسف 76

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما أعظم قائل ووصينا

الإنسان بوالديه.

معلمي الأول «أبي الغالي» إلى من سهرت لأجل راحتي

حفظه الله وأطال عمره الله في عمره وإلى ملاكي في

الحياة " أمي الحبيبة " التي كان دعائها سر نجاحي

بارك الله في عمرهما وأمدهما بالصحو والعافية.

وأولئك الذين أكتسب بحضورهم قوة وجبا لا حدود لهما

وكانت لديهم ميزة كبيرة في تحضيري وتشجيعي

وسندي في الحياة أخوتي وأختي الغالية.

وأولئك الذين رافقتهم في دروب الحياة السعيدة

الذين أعتبرهم بمثابة أخوتي لطالما تميزوا بالولاء

والعطاء. أصدقائي الأعزاء

والذين جمعتني بهم مقاعد الدراسة وكانوا رفقاء

الدرب لكم مني فائق الحب والتقدير لأنكم كنتم جزء

جميلا في رحلتي.

لم يتبقى سوى خطوات قليلة لإكمال مسيرتي الجامعية

شكرا لكل من كل ما قدتموه لي من العطاء.

# المقدمة

## مقدمة :

يعاني معظم دول العالم من عدة مشاكل تعد بمثابة تحديات و صعوبات تسعى لمواجهتها والتحكم فيها ومن بينها أزمة تسيير النفايات وإعادة تدويرها، خاصة في ظل تراكمها في مداخل المدن و على جوانب الطرقات مما يشكل مشهد مشمئز ناهيك عن الروائح المنبعثة منها و أيضا تمركز الحشرات حيث تعد عامل جذب للحيوانات الأمر الذي يتنافى مع معالم المدن المتحضرة والدول المتقدمة، يعتبر حال الجزائر مثل حال أغلب الدول المتخلفة خصوصا إذ تشهد ظاهرة تراكم النفايات في المجتمع الجزائري زيادة في الاستهلاك تضاعفت كمية النفايات وأصبحت أكثر تعقيدا وفي الماضي كان الفرد الجزائري يتعامل مع هذه النفايات كجزء طبيعي من نشاطاته فيتخلص منها بإلقائها في البيئة دون تقدير في العواقب سواء كانت هاته المخلفات المنزلية أو النفايات الخطيرة أو النفايات الضخمة والجامدة غير قابلة للتحلل وغيرها من النفايات الأخرى وقد مست هاته النفايات كافة مصادر البيئة البرية والجوية والبحرية أدى تفاقم ظاهرة النفايات في الجزائر ضياع المصادر الطبيعية في مناطق عديدة التراب الوطني بسبب تداعياته وخطورته على الموارد البيئية والاقتصادية بادر المشرع الجزائري بوضع مجموعة من الإجراءات في إطار الحماية من مشكلة مخاطر النفايات ومن أبرز هذه الخطوات كان قانون 03/83 هو أول قانون سنه المشرع لحماية البيئة الذي يضمن المبادئ العامة لحمايتها والمحافظة عليها من التلوث ومن ثم صدر مرسوم تنفيذي378/84 و مكملا لقانون رقم 03/83 الذي يحدد شروط تنظيم عملية جمع النفايات وكيفية معالجتها كما بين الدور التي تقوم به البلدية بصفتها الهيئة المسؤولة عن عملية التخلص من النفايات وضمان تسييرها بطرق صحية.

نظرا لضعف فعالية هذه القوانين في تحقيق التسيير الأمثل للنفايات سعت الدولة الجزائرية إستحداث قوانين جديدة وسعيها لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. فأصدر المشرع سنة 2001 قانون رقم 19/01 المعدل والمتمم بالقانون رقم 02/25 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. وقد عرف القانون المذكور أعلاه تدوير النفايات في نص المادة 3 وهي عملية جمع النفايات وتحويلها لمواد أولية والحصول على منتوجات جديدة وفي سنة 2003 قام المشرع أيضا بإصدار قانون 10/03 الذي يحدد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أمام عجز القوانين السابقة لوحدها في تسيير النفايات بسبب التسيير العشوائي للنفايات حيث توجه المشرع الجزائري للبحث عن أليات وحلول واقعية تواكب حياة المواطن و تحمي البيئة وأيضا تساهم في مساندة المنظومة القانونية خاصة أن الجزائر تهدف إلى إحداث تنمية إقتصادية.

## الإشكالية الرئيسية

لقد أصبح موضوع تدوير النفايات أولوية لدى الجزائر من خلال وضع مخططات لتسيير هذا المشكل مع إعطاء إعتبار لأهمية تدوير وعدم إغفال أي جانب له لتعزيز الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة لمعالجة هذا الموضوع نطرح إشكالية البحث الرئيسية.

كيف يمكن لتدوير النفايات أن يساهم في تحسين الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

أما بالنسبة للأسئلة الفرعية فتتمثل فيما يلي:

- فيما يكمن مفهوم كل من النفايات والأمن البيئي والتنمية المستدامة؟
- فيما تتمثل أبعاد التنمية المستدامة؟
- كيف يمكن لتدوير النفايات أن يساهم في تحسين الأمن البيئي؟
- ما هي التحديات التي تواجهها الجزائر لتحقيق التنمية البيئية المستدامة؟
- **أهمية البحث :**

**الأهمية العلمية للموضوع :**

تتجلى الأهمية العلمية لدراسة تدوير النفايات في كونها تدخل ضمن القضايا البيئية والتنموية الملحة التي تحظى باهتمام الباحثين والمخططين على المستوى العالمي. إذ تعد هذه الظاهرة مجالا غنيا للتحليل العلمي من خلال دراسة طرق إدارة النفايات، وتقنيات إعادة التدوير، وأثرها على الصحة العامة والبيئة. كما أن البحث في هذا الموضوع يسهم في إثراء الدراسات البيئية ببيانات واقعية حول وضعية تدبير النفايات في الجزائر، ويتيح فرصة لمقارنة التجارب الدولية مع الواقع المحلي. إلى جانب ذلك، فإن البحث يفتح آفاقاً جديدة لتطوير سياسات بيئية مستندة إلى أدلة علمية، مما يعزز قيمة البحث العلمي في صنع القرار ورسم الاستراتيجيات المستقبلية.

**الأهمية العملية للموضوع :**

من الناحية العملية، يكتسب موضوع تدوير النفايات أهمية كبيرة نظرًا لارتباطه المباشر بمشكلات حقيقية تعاني منها المجتمعات الحديثة، خصوصا في الدول النامية مثل الجزائر. فمع التضخم السريع في عدد السكان وتزايد الإنتاج اليومي من النفايات، أصبح ضروريًا اعتماد حلول عملية ومستدامة لإدارة هذه النفايات. تكمن الفائدة العملية لهذا البحث في تسليط الضوء على سبل تحسين البنية التحتية الخاصة بجمع وفرز وإعادة تدوير النفايات، واقتراح خطوات قابلة للتنفيذ يمكن أن تساهم في تقليل التلوث البيئي، وخلق فرص عمل، واستغلال النفايات كمصدر للطاقة أو المواد الخام. ومن ثم، فإن البحث لا يوفر فقط تشخيصا للمشكلة، بل يقدم حلولاً تطبيقية يمكن أن تساعد الجهات المعنية في تبني سياسات أكثر فاعلية.

## أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع تدوير النفايات في الجزائر، وتحديد العوائق التي تعرقل تفعيل عمليات إعادة التدوير بالكفاءة، سواء كانت تقنية أو قانونية أو مجتمعية. كما يسعى البحث إلى استعراض التجارب العالمية الناجحة في مجال إدارة النفايات. واستخلاص الدروس والعبر التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، يرمي البحث إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية تدوير النفايات كوسيلة للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ويهدف أيضا إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن توجه صانعي القرار نحو إعتماد سياسيات واضحة و مدعومة بينية تحتية و تشريعات مناسبة لتعزيز ثقافة اعادة تدوير في البلاد

## منهج الدراسة :

حسب طبيعة البحث ثم إعتماد كل من منهجين الوصفي والتحليلي حيث أن المنهج الوصفي ثم توظيفه في عرض وسرد التعاريف لتدوير النفايات والأمن البيئي والتنمية المستدامة والأبعاد المتعلقة بهم , إضافة لإستخدام المنهج التحليلي الذي تم توظيفه في تحليل المعلومات والنصوص القانونية المتعلقة بالبحث.

## صعوبات البحث :

- تم مواجهة العديد من صعوبات ومن بينها :
- صعوبة الوصول للكتب والأبحاث التي تدرس موضوع بهذه الحيثيات.
- عدم وجود الوقت الكافي للاطلاع على مختلف القوانين المتعلقة بالموضوع وتحليلها ومناقشتها خدمة وإثراء بالموضوع.

## الدراسات السابقة :

– كتاب للدكتور طارق إبراهيم الدسوقي معنون بالأمن البيئي والنظام القانوني لحماية البيئة والذي يتناول في دارسته مفهوم وماهية الأمن البيئي وكذلك إبراز أشكال الاعتداء على الأمن البيئي والحماية القانونية له من خلال الأجهزة والهيئات القائمة على حماية البيئة.

– كتاب للدكتور سهر إبراهيم الحاجم الهيتي المعنون بالأليات قانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يتناول في دراسته مفهوم الحماية البيئية والتنمية المستدامة مع التركيز على أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإظهار مدى دور المؤتمرات والاتفاقيات في تعزيز الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

– الباحث مداني خليل قدم دراسته بعنوان ضوابط حماية الأمن البيئي – دراسة مقارنة والذي تناول في دراستها الإطار القانوني لحماية الأمن البيئي ومقارنة بين التشريعات الجزائرية والدولية وكذا إظهار وإبراز التهديدات التي تواجه الأمن البيئي حيث إستخدم منهجية وصفية تحليلية و شملت الدراسة ثلاث ولايات جزائرية خلصت الدراسة إلى ضعف البنية التحتية الخاصة بفرز النفايات و قلة الوعي المجتمعي بأهمية إعادة تدوير.

و مع ذلك غابت عن الدراسة جوانب مهمة مثل : دور القطاع الخاص و تحليل الجانب القانوني لتدوير النفايات و هو ما يعد الفجوة التي يحاول البحث الحالي معالجتها من خلال دراسة الواقع القانوني و التطبيقي لعملية تدوير النفايات في الجزائر.

## أسباب اختيار الموضوع:

### الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع:

من الناحية الذاتية، اختير موضوع تدوير النفايات نظرا لاهتمام الباحث الشخصي بالقضايا البيئية وتأثيراتها على الحياة " اليومية. فالباحث يعيش في بيئة حضرية تعاني من مشكلة تراكم النفايات، ويواجه يوميا اثارها السلبية على الصحة والنظافة العامة. كما أن لديه إيمانا بأن الحلول البينية المستدامة ليست فقط مهمة حكومية، بل تتطلب مشاركة فعالة من الأفراد والمجتمعات بالإضافة إلى ذلك، يطمح الباحث إلى المساهمة في نشر ثقافة إعادة التدوير بين الشباب، وتشجيعهم على المشاركة في حماية البيئة من خلال اتخاذ خطوات بسيطة لكنها ذات تأثير طويل الأمد. كل هذه الدوافع الذاتية دعمت اختياره الموضوع وجعلته شخصيا ومهاراي له.

### الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع:

أما من الناحية الموضوعية، فإن اختيار موضوع تدوير النفايات يأتي انطلاقا من حقيقة أنه أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول في القرن الحادي والعشرين، خاصة في ظل الازدياد الكبير في معدلات الإنتاج والاستهلاك فالعالم يشهد اليوم أزمة بيئية حقيقية بسبب تراكم النفايات البلاستيكية والصناعية وغير القابلة للتحلل، ما يهدد التنوع البيولوجي والتوازن البيئي. وفي الجزائر تحديدا، تتفاقم المشكلة نتيجة غياب استراتيجية وطنية شاملة لإدارة النفايات، وعدم وجود بنية تحتية كافية لدعم عمليات إعادة التدوير. كما أن هناك حاجة ملحة لتحويل النفايات من عبئ بيئي إلى مصدر اقتصادي عبر الاستثمار فيها. كل هذه الحقائق الموضوعية تؤكد وجاهة اختيار هذا الموضوع، وضرورة التصدي له بمنهجية علمية وعملية

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي لتدوير النفايات وانعكاسه على الأمن البيئي والتنمية المستدامة

**تمهيد :**

إن تدوير النفايات يعد من أهم الدعائم الرئيسية فهي كل العمليات التي تتعلق بجمع النفايات وإعادة إستعمالها وتحويلها إلى مواد أولية ودمجها من أجل الحصول على منتوجات ذات قيمة وإستخدامها بطرق تقلل من إستنزاف المصادر الطبيعية وكذا الكف عن السلوكيات التي تعود بالسلب على البيئة.

كما يساهم تدوير النفايات فيما يخص الأمن البيئي على نحو إيجابي من خلال تقليل التلوث وأيضا المحافظة على المصادر والموارد الطبيعية ومن جانب الأخر فإن تدوير النفايات يساهم بدور كبير في تعزيز جهود التنمية المستدامة ومن أهمها الإستخدام العقلاني للمصادر البيئية وذلك لضمان حق الأجيال القادمة فسنبرر من خلال ماهية النفايات وكيفية تدويرها في المبحث الأول والأمن البيئي والتنمية المستدامة في المبحث الثاني.

**المبحث الأول: مفهوم النفايات وكيفية تدويرها**

النفايات هي تلك المخلفات الناتجة عن الأنشطة البشرية و التي قد تكون سائلة أو غازية و تشكل ضرر على البيئة إذا ما تمت معالجتها بشكل صحيح و يعد تدوير النفايات من أحد الحلول الفعالة حيث يتم إعادة إستخدامها في إستحضار مواد جديدة مما يساعد على تقليل التلوث و حماية الموارد الطبيعية لتحقيق الأمن البيئي و التنمية المستدامة.

**المطلب الأول : مفهوم النفايات**

تعتبر النفايات المخلفات الناتجة في المجتمع البشري نجدها على أنواع مثل نفايات الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها نظرا لكميات المنتجة ومواصفاتها يمكن معالجتها وجمعها دون خضوعها لتقنية خاصة إلا أنه لا يوجد لها تعريف موحد على أمر الواقع بل هناك العديد من التعاريف المختلفة قد تكون متشابهة في بعض الأفكار والجوانب وتختلف في الكثير منها وقد تناول تعريف النفايات فيما يلي:

## الفرع الأول : تعريف النفايات

### أولا: لغة

النفايات: نفى، ينفي، أنف، نفيا، فهو ناف المفعول منفي نفى الشيء أنكره لم يثبته نفى التهمة عن نفسه نفى إحتمال حدوث شيء نفاية مفرد بقية و فضلة أو ما زاد عن حاجة نفاية الجلود و إستخدام نفاية القماش – ما ألفى من الشيء وذلك لرداءته.[1]

في تعريف أخر جاء على لسان إبن الأعرابي به : رديء الطعام والنفاية الشيء القليل المتبقي مثل النحاتة والبراية أما الجوهري فقال: النمو بالكسر النفية أيضا كل ما تم نفيها والنفاية بالضم ما نفى من الشر إلا برداءته.[2]

[1] – مسعودي مريم نحو نظرية العامة للنفايات ماهية النفايات مجلة دائرة البحوث والدراسات قانونية والسياسية جامعة الجزائر المجلد01 العدد07. 2017 ص351.

[2] – محمد النمر، التسيير المستدام للنفايات المنزلية، دراسة ميدانية لبلدية قسنطينة مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم ال الإقتصادية الشعبة التحليل والإستشراف الإقتصادي كلية العلوم الإقتصادية جامعة منتوري – قسنطينة ، السنة الجامعية , 2008 , 2009 , ص05.

عرفت النفاية في قانون أكسفورد للغة الإنجليزية بأنها مواد ليست لها قيمة تم التخلص منها وعرفت أيضا بأنها مواد التي تستخدم في منتج معين والتي لم تعد لها أي قيمة.[1]

**ثانيا :**

**التعريف الإصطلاحي :** هي كل ما ينتج من الاستهلاك الموارد الطبيعية عن طريق إنسان وجميع الكائنات الحية أو هي المواد التي ليس لها قيمة وواجب التخلص منها.[2]

أو هي كل منتوج أو مادة غير تامة أو فقد ضرورة إستعمالها لعدم صلاحيته أو تقادمه[3]

إستنادا إلى هذه التعاريف فإن مفهوم النفايات هي المواد التي لم تعد لها أي قيمة بعد إستخدامها سواء كانت ناجمة عن عمليات الإنتاج أو إستهلاك تشمل هذه المواد بقايا الطعام المخلفات الصناعية و نفايات المنزلية وغيرها وبحاجة للتخلص منها دون إلحاق الأذى بالنظام البيئي.

**ثالثا : تعريف النفايات من الناحية القانونية :**

عرف المشرع الجزائري النفايات بأنها كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل وتعرف على أنها كل مادة أو منقول أو منتوج ومخلفات يقوم الشخص أو المالك بالتخلص منه وإزالته.[4]

تعريف المشرع الفرنسي للنفايات سنة 1975 كل بقايا الإستعمال أو إنتاج بصورة أخرى هي بقايا وفضلات التي تخلى مالكها عليها وموجها للرمي.[5]

---

[1] – نادية ليثيم سعيد , دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من تلوث النفايات الخطيرة الطبعة الأولى. دار النشر والتوزيع 2016. ص108.

[2] – صبرينة بلغيث محمد رضا التميمي « النظام قانوني لتسيير النفايات الصناعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية» جامعة أم البواقي، المجلد 07 , العدد 01 , 2020 ص28.

[3] - مشري حسناء , مسالتة سفيان « تثمين عملية تدوير النفايات ومما شابهها في ظل متطلبات التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة Ecoset سطيف » مجلة الإستراتيجية والتنمية جامعة سطيف المجلد 11 العدد , 04 , 2021 , ص191.

[4] – نص المادة 03 من القانون رقم 19.01 في 27 رمضان 1422 موافق لـ 12 ديسمبر 2001 متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها ص10.

[5] – Jean Michel gestion des déchets. Paris France : Denob 2005 p19

عرف المشرع المصري بأنها: الأشياء أو المنقولات التالفة التي تخلى عنها مالكها أو حائزها والتي كان من الممكن إعادة تدويرها أو يلزم التخلص منها.[1]

## الفرع الثاني : أنواع النفايات

### أولا: التصنيف حسب المصدر

#### أ- النفايات المنزلية

عرفها القانون 19.01 بأنها النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية أو نفايات مشابهة والتي تكون عن نشاطات التجارية أو الصناعية وغيرها من نشاطات والتي تكون بفعل مكوناتها تشبه النفايات المنزلية.[2]

أو هي مجموعة البقايا المختلفة الأحجام التي تنتجها المنازل كالفضلات والأواني منزلية وأوراق وأكياس البلاستيكية بالإضافة إلى مخلفات ناتجة عن تحضير الطعام اليومية وفائض ناتج عنه.[3]

ب-**النفايات الصناعية :** تم تقسيمها إلى

**النفايات الصناعية الصلبة :** هي عبارة عن نفايات قابلة للنقل و التي يريد منتوجها في التخلص منها و تتطلب نقلها و معالجتها بشكل صائب لمصلحة المجتمع , تنتج هذا النوع من نفايات من تجهيز الخامات و تصنيع المنتجات و تعبئة و تغليف و الإضافة إلى عيوب التصنيع و إنتاج طاقة.

**النفايات الغازية السامة :** هي الغازات أو أبخرة ناتجة عن حلقات التصنيع حيث تنبعث في الهواء الجوي من خلال المداخن الخاصة بالمصانع و من بين الغازات : لأكسيد الكربون ثاني أكسيد كبريت و الجسيمات الصلبة العالقة في الهواء.

[1] – مادة 01 قانون رقم 202 لسنة 2020 يتعلق بإصدار قانون تنظيم إدارة المتلفات الجريدة الرسمية العدد 41 مكرر (ب) أكتوبر سنة 2020 .ص08.

[2] – المادة 03 القانون 19.01 المؤوخ في 12 ديسمبر 2001 متعلق بتسيير نفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سياق ص10.

[3] – سارة كنزة بوحسان تحديات تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها في الجزائر في ظل تنمية المستدامة و فرص متاحة أمام مؤسسات نااشئة مجلة دراسات إقتصادية جامعة قسنطينة 02 المجلد 10. العدد 1.2023 ص244.

**نفايات المصانع السائلة :** يقصد بها فضلات سائلة ناتجة من عمليات التصنيع و التي تصل جسم الإنسان سواء عن طريق شرب الماء أو عن طريق الغداء و تغيير المناطق السياحية و جهة مثالية لتخلص من مخلفات سائلة للمصانع دون لجوء إلى عملية معالجة يحقق لهم فائدة إقتصادية لكن يتم إهمال ما يسببه التلوث من أضرار للثروة السميكة.[1]

## ج – النفايات التجارية.

و هي ناتجة عن أنشطة التجارية و التي تشمل المحلات التجارية و الفنادق و الأسواق بالإضافة للمراكز التجارية و الإدارات و هي تشبه بشكل كبير النفايات المنزلية من حيث شبه و نوعية النفايات إلا أنها تختلف عنها في مكونات و كمية النفايات و يمكن وضع لها تعريف هي عبارة عن بقايا الورق و الطعام و بلاستيك و معادن الأخرى و هذا النوع من النفايات يعد غير خطير عند تولده لكن في حالة تأخير عن معالجته قد يشكل تهديد على الصحة و البيئة معا في المستقبل[2]

## د– النفايات الزراعية :

تم تعريفها بأنها كل المخلفات الناجمة عن النشاطات الصناعية و زراعية و العلاجية والخدمات و كل الأنشطة الأخرى التي بفعل مكونات المواد التي تحتويها.[3]

و تعرف أيضا بأنها مخلفات و بقايات زراعية الناتجة عن عمليات الزراعة و البستنة و الأنشطة الغابية أو تحويل المنتجات الزراعية و إستعمالها.[4]

---

[1] – صبرينة بلغيث محمد رضا التميمي مرجع سابق ص30.29

[2] – جيلالي صادق أحميدي عيسى ص16 في شعبة الحقوق بيئة و التنمية المتسدامة قسم حقوق الكلية الحقوق و العلوم السياسية إستراتيجيات رسكلة النفايات لتحقيق التنمية المستدامة مذكرة نيل شهادة ماستر جامعة تيارت 2023.2022 ص1.

[3] – القانون 19.01 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سابق ص10.

[4] – بن شارف أحمد وناس يحيى " النظام القانوني للنفايات الزراعية في الجزائر " مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية المجلد 10 – العدد 2017.01 ص81. جامعة أحمد درارية أدرار.

بعض المزارعون يقومون بأنشطة سلبية بيئيا سواء عن قصد نتيجة تعوده على إتلاف المخلفات الزراعية أو سواء بجهله لمدة العملية و حيث تختلف نوعية و كمية النفايات الزراعية حسب الإنتاج الزراعي و الكمية المزروعة و نوعية المواد المستعملة في الإنتاج النباتي.

### هـ- النفايات الطبية :

هي نشاطات الفحص و العلاج الوقائي أو العلاجي في إطار الطب البشري و البيطري.[1]

عرفت أيضا بأنها كل ما ينتج عن النشاط الطبي أو التي تؤدي إلى حدوث تلوث للبيئة و يلحق ضرر بصحة الكائن الحي بالإضافة إلى نفايات و مخلفات الباثولوجية كالأنسجة أو الأعضاء المبتورة و النفايات الصيدلانية كالأدوية المنتهية الصلاحية و مخلفات عمليات كإبر و قطن و شفرات التي تنتج من منشأت التي تقدم الرعاية الصحية كالمختبرات و مراكز إنتاج الأدوية و اللقاحات.[2]

## ثانيا : التصنيف حسب الشكل

### أ- النفايات الصلبة :

النفايات الصلبة تعني المواد الصلبة التي تكون عامة مقاومة للتحلل أو تتحلل ببطئ مثل ألمينيوم الزجاج و أجزاء هياكل السيارات أو بعض الأجهزة الكهربائية التالفة[3]

تعرف نفايات الصلبة على أنها مواد التي لم يعد لها أي قيمة يتم التخلص منها لعدم جدواها وللحفاظ على صحة الإنسان و البيئة وقد تكون هذه النفايات عادية أو خطيرة و تتنوع النفايات الصلبة وتكون إما نفايات صناعية أو منزلية أو طبية وتتكون من المعادن و أطعمة وزجاج وتختلف مكوناتها من دولة لأخرى و ذلك حسب رفاهية كل مجتمع[4]

---

[1] – المادة 03 ف06 قانون 19.01 مؤرخ في 12 ديسمبر 20001 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مادة 3 مرجع سابق ص10.

[2] – هاجر مايدي مسؤولية التقصيرية لمنتجي النفايات الطبية مجلة الدراسات القانونية المقارنة جامعة يوسف بن خدة الجزائر المجلد , 06 العدد 2 , 2020 ص342.

[3] – مشري حسناء مسالته سفيان مرجع سابق ص191

[4] – بولمخال مريم إشكاليات النفايات الصلبة في الجزائر في ظل الإستراتيجية الوطنية للإدارة المستدامة للنفايات دفاتر Mecas جامعة سطيف المجلد 17. العدد 2021.2 ص413

### ب- النفايات السائلة

و هي عبارة عن مخلفات تكون مكنوتها سائلة مثل مياه صرف الصحي ودهون وزيوت ومخلفات السوائل الصناعية وغيرها وتحتوي هته الفضلات على مواد عضوية سليمة وغير سامة يتعذر تحللها سواء في مراكز ومواقع معالجة مياه المجاري والأمر الذي أدى إلى نشوء ظاهرة تحمض الأنهار وبحيرات بسبب المواد الحمضية[1]

### ج – النفايات الغازية.

و يقصد بها مخلفات المواد أو الأدخنة التي تنتج من منابع إنتاج إحتراق المختلف لأنواع الوقود و طذلك بالإضافة للصناعات كصناعة حديد و صناعة الكيمياوية و غيرها و أيضا الأدخنة السيارات و بقية وسائل النقل مما ينتج عنه دخان معلق في الجو ينبعث في الههواء و يزيد من خطورة هذه الأدخنة عندما تتخلط بالغازات السامة.

أما المصادر الصناعية متمثلة في منشأت مصانع الإسمنت و معادن و صناعة النفط و الغاز لم تسلم البيئة من إنتشار التلوث بدخول مواد جديدة و عربية عليه كالغازات و الأدخنة التي تتصاعد من إحتراق الغابات و فوهات براكن مما يشكل تهديدا للبيئة و الصحة العامة.[2]

كان من الممكن تفادي المخلفات الغازية دون إحداث أثار جانبية لكن مع ظهور مشلكة التصنع و زيادة وسائل النقل و خاصة التي تكون أمام مناطق مؤهلة بالسكان مما يسبب له كميات هائلة من الغازات و الأدخنة سامة مسببة مشاكل صحية للسكان في المستقبل القريب أو بعيد.

## المطلب الثاني مفهوم تدوير النفايات

إن عملية تدوير النفايات هي عملية جد حساسة متمثلة في إعادة إستقدام المواد التي تكون مستعملة بهدف تخفيض النفايات و المحافظة على المصادر الطبيعية تكون قائمة على جمع و فرز النفايات يتم معالجتها من أجل الحصول على منتوجات جديدة قابلة للإستخدام من جديد و من فوائد تدوير النفايات

[1] – مسعودي مريم , مرجع سابق ص352.

[2] – طارق غنيمي مفهوم النقابات في المنظور البيئي و الإقتصادي مداخلة قدمت في إطار كتاب أعمال الملتقى الوطني الإفتراضي حول الإطار القانوني لتسيير النفايات و تداعياته على التنمية المستدامة المنعقد يوم 15 جوان 2021 جامعة بومرداس ص22.

مساهمته في الكف من التلوث البيئي و كدا التقليل من إستعمال المكلف و المفرط لمواد الخام من بين أهم العناصر التي تتم إعادة تدويرها البلاستيك و الورق و الزجاج كما أن المجتمع و الأفراد و مؤسسات العمومية و الوطنية تلعب دورا كبيرا من أجل نجاع غملية تدوير النفايات.

## الفرع الأول : تعريف تدوير النفايات

هي عملية تشير إلى إعادة رسكلة النفايات أو أجزاء الأشياء مستعملة مثل أكياس بلاستيكية و الأجهزة التالفة و غيرها من المواد و إمكانية إعادة إنتاجها أو بيعها و ذلك لتقليل من مشاكل البيئية و حصول على مبالغ مالية من خلال تحويلها إلى منتجات جديدة.[1]

يمكن تعريفه على أنها إعادة إستخدام المواد من جديد بعد الإنتهاء من إستعماله و تغيير أجزائه و مواصفاته ليكون مادة أساسية لذلك المنتج أو يتم إدارجه في منتج أخر.[2]

من جهة أخرى عرفها المشرع الجزائري على أنها كل العمليات المتعلقة بجمع النفايات و إعادة إستعمالها و تحويلها إلى مواد أولية و دمجها للحصول على منتوجات جديدة و متنوعة.[3]

تحويل سلعة أو أجههزة غير صالحة و لا تكون لها قيمة و لكن من خلال عملية تدوير يصبح لها قيمة أو فائدة مضافة و جديدة.[4]

تعتبر رسكلة أو إعادة تدوير هي عملية تسمح بإستعلامات المواد أو إعادة إستخدامها كبديل لمنتج معين أو إستخراج و تضييع مواد خام[5]

---

[1] – صديقي النعاس – عبد الدائم هاجر– عبد الكريم نادية – واقع تسيير النفايات في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات جامعة البويرة المجلد 9 العدد 1 , 2020 ص243

[2] – مومن يمينة " دور التسريع في دعم سياسة إعادة التدوير النفايات في الجزائر مجلة ضياء للدراسات القانونية جامعة إبن خلدون تيارت المجلد 03 العدد 11 2021 ص221.

[3] – قانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سابق ص11.

[4] – أمينة تيطراوي تطبيق ألية إعادة تدوير النفايات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق الإستدامة البيئية – ملتقى وطني حول إشكالية إستخدامه يومي 07.06 جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018.2017 ص5

[5] – العربي شحط أمينة درويش حفصة إعادة تدوير النفايات لتحقيق التنمية البيئية المستدامة مجلة القانون مجتمع و السلطة – مجلد 11 العدد 01 جامعة وهران 2022 ص323

إعادة التدوير هو إعادة إنتاج منتوجات أخرى أقل جودة مرة أخرى كالورق النفايات و المعادن و تغيير مواصفاتها لتكون مادة أولية أو يدخل كجزء في منتج أخر.[1]

## الفرع الثاني : طرق تدوير النفايات

و هي تلك العمليات التي يمكن تثمينها لحماية الموارد الطبيعية من خطر إستنزاف و على هذا الأساس عرف المشرع الجزائري عمليات تسيير نفايات على أنها العمليات متعلقة بجمع و فرز و تخزين و نقل النفايات بالإضافة إلى مراقبتها.

### أولا : جمع النفايات

عرف المشرع الجزائري جمع النفايات في نص المادة 03 من قانون رقم 19.01 تجميع أو لم النفايات بغرض تبديل نقلها إلى مكان المعالجة[2] فجمع النفايات تختلف بإختلاف الأماكن التابعة له فجمع النفايات في حي القصبة بالعاصمة يعتمد بشكل كبير على الحيوانات (الأحمرة) و ذلك بسبب الأزقة الضيقة و التضاريس الصعبة[3] أما في المدن و مناطق الحضارية فتستعمل إما الشاحنات ذات حمولة 2.5 طن أو حاويات 240 لتر ذات العجلات لكن رغم ذلك الجزائر قامت بتوزيع في المنتجات جمع النفايات فإن نسبة المخلفات المجمعة على مستوى الوطني تشخص إلا جزء ضئيل من مجمةع النفايات متراكمة بسبب إرتفاع مقدارها و غياب الوعي البيئي لدى السكان من جهة أخرى متمثلة في عدم إحترام مواقيا ساعات إخراج النفايات[4] في حين

تقع مسؤولية تسيير المخلفات المنزلية على عاتق البلدية طبقا للتشريع التي تعمل به الجماعات المحلية.

---

[1] – مدني بن شهرة و الطيب عبد الوهاب " مؤسسات إدارية النفايات " تحقيق الإستدامة البيئية و دعامة الإقتصاد الأخضر مداخلة قدمت ضمن أعمال المؤتمر الجولي حول تقييم الأثار الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية لعملية تدوير النفايات في ظل السعي لتطبيق مفاهيم و أبعاد التنمية المستدامة المنعقد بتاريخ 27 و 28 فيفري 2021. ص06

[2] – قانون 19.01 مرجع سابق ص11.

[3] – حيث يجمع العمال النفايات و يأخذونها إلى مكان مخصص لتجميعها قاطعين مسافة تزيد عن 2 كلم ثم يرجعون إلى نفس المكان لمباشرة العملية من جديد يوميات " عمال نظافة بعيون جزائرية برنامج عرض على قناة الجزائرية يوم 27 مارس 2017 على ساعة 30 : 11 "

[4] – وردة خلاف " الأليات المستدامة لتسيير النفايات في الجزائر " مجلة الأداب و العلوم الإجتماعية جامعة محمد لمين دباغين سطيف المجلد 16 العدد 03 , ص14.

1- **طرق جمع النفايات :** تعتمد جمع النفايات على 3 طرق وهي الطريقة التقليدية و الطريقة الحديثة وطريقة الجمع الإنتقائي.

**أ- الطريقة التقليدية :**

تمثل هذه الطريقة على جمع مختلف نفايات مختلطة في أوعية أو أكياس بلاستيكية أو حديدية توضع أمام المنازل : قصد نقلها إلى أماكن مختصة للمعالجة والفرز وهذه الطريقة معتمدة في العديد من الدول ومنها الجزائر.

وأيضا واجب على المواطنين إتباع إجرءات وقواعد الصحية وعدم وضع أي من الأشياء القابلة للإنفجار وإستعمال المخلفات مما يؤدي إلى إصابة أعوان النظافة حيث أن هذه طريقة سهلة و غير مكلفة ماديا ولا تتطلب مهارة أو تكوين تعتمد بشكل مباشر على صحة و القوة البدنية كما أن لها أيضا جوانب مسيئة وغير صحية للبيئة خصيصا مثال إنتشار روائح كريهة و تشويه إطار السكني بتكديس النفايات بشكل يفسد المناظر بالإضافة الى صعوبة فرز النفايات المختلطة وبالتالي تثمينها أفضل شيئ

**ب- الطريقة الحديثة :**

تقوم هذه الطريقة على جمع النفايات في حاويات مطورة تحت الأرض حيث يتم إدخال النفايات من منفد فوق الأرض وعندما تمتلئ ترفع أوتوماتيكيا لتفرغ في شاحنة لنقلها إلى مكان تثمين أو معالجة ، مزايا لكونها تمنع إنتشار الروائح وإحتكاك الحيوانات بالنفايات وسيلان المياه المرشحة و تقضي أيضا على صعوبات و مخاطر المرتبطة بجمع النفايات وتسهل أيضا خدمة شاحنات النظافة على الإزدحام المؤقت الذي تسببه لوقف جميع النفايات في الطرقات ومن الأفضل هو تخصيص حاويات مطورة لكل نوع من النفايات حتى يسهل جمعها و لا يمكن إعتبار ألية جمع المختلط ن أليات لتسيير النفايات[1]

**ج- طريقة الجمع الإنتقائي**

إن الجمع الإنتقائي يلزم فرز وفصل النفايات القابلة للتدوير كالبلاستيك و الخشب والزجاج ويتم وضعهم في حاويات خاصة مثل مقطورات أكياس وتتطلب هذه العملية أن تنظم من طرف هيئات خاصة كمصالح

[1] - وردة خلاف مرجع سابق ص14-15.

البلدية[1] ومقاولون لأنها تحتاج إلى تغطية تكاليف الحملات التحسيسية وتوفير الوعي للمواطنين لحماية البيئة وبهذا الصدد تميز بين الجمع الإرادي والجمع من باب إلى باب ووضع النفايات في مجمع الفرز[2]

## ثانيا : فرز النفايات

هي كل العمليات المتعلقة بعزل النفايات حسب مصدر أو الطبيعة كل منهما قصد معالجتها[3] وتنقسم إلى نوعين الفرز عند مصدر الفرز بعد الجمع

### أ- الفرز عند المصدر :

يمكن تخفيض كميات النفايات عند المصدر إذا كان من غير ممكن منعها من التشكل و بالتالي تقليل من الأضرار التي تسببها من خلال فرزها عند المصدر سواء من طرف التاجر أو مواطن وغيرهم وذلك بتخصيص أكياس بلاستكية مختلفة الألوان و يمثل كل لون لنوع من النفايات أو تخصيص كيف أماكن المنزلية للبلاستيك والورق مثلا.[4]

### ب- الفرز عند الجمع :

الأمر الذي يعقد عملية الفرز هو الحصول على مزيج مختلط من النفايات والذي يكون في الغالب على مستوى مجمعات الفرز أو على مستوى مراكز الردم التقني وتكون إما يدوية أو أوتوماتيكية

### 1- الفرز اليدوي :

و يكون على مستوى مراكز الفرز أو المفارغ العمومية إلى جانب الأشخاص ليس قانونا في نجاح عملية فرز النفايات من خلال فصل المخلفات عن بعضها بعض بطريقة يدوية غير منظمة و تخزينها في إنتظار بيعها .

---

[1] - حدبلي فتيحة – بن عبوشة خيرة طرق و أليات تثمين النفايات المنزلية و إزالتها في القانون البيئي الجزائري مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق التخصص البيئة و التنمية مستدامة قسم حقوق جامعة إبن خلدون تيارت 2015.2014 ص10.

[2] – وردة خلاف مرجع سابق ص15

[3] –المادة 03 فقرة 12 من قانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سابق ص11

[4] – وردة خلاف مرجع سابق ص16

**2- الفرز الأوتوماتيكي :**

أول مرحلة للفرز أوتوماتيكي هي مرحلة الإستلام المخلفات من طرف مجمعات الفرز حسب أنها تمر بحملة من عمليات الفصل ميكانكية وتبدأ بجهاز فصل يسمى الغربال يقوم بفصل المواد بنظر إلى حجمها ويحتفظ بالأجسام متوسطة الحجم ، و يسمح بفصل المواد المقعرة كالبلاستيك وأوراق عادية وعلب التصبير ويتم وضع جهاز خاص يسمح له بجذب المواد الحديدية وفصلها عن غيرها أما بقية المواد فيتم فصلها على بعضها البعض بعد مرورها على بساط المتحرك وذلك على طريقة اليدوية .[1]

## ثالثا : طرق المعالجة

يقصد بطرق المعالجة هي تحديد أساليب معالجة النفايات المتراكمة قبل توجيهها إلى مراكز الردم و المفارغ و الهدف من هته طريقة تخفيض حجم المخلفات و كيفية إستغلالها في منتجات أخرى و يمكن تقسيمها إلى 3 أنواع : إعادة تدوير , حرق النفايات , الطمر.

### أ- إعادة التدوير

هي عملية تحويل المخلفات إلى مواد أولية و تعتبر خيار الأمثل إذا أنها تخفف تأثير على البيئة و تضمن بقاء المواد أولية حيث أن إعادة تدوير تتأثر بنوعية و فعالية الفرز سواء من معمل الفرز أو من مصدر.[2]

### ب- الحرق

إن الحرق هدفه التخلص من المخلفات دون حاجة إلى إستغلال الطاقة المتولدة عن علية الحرق أو إعادة تدويرها و هناك من النفايات التي تحترق بشكل كلي و منها ما يحترق بشكل جزئي و ما لا تحترق إطلاقا مما ينتج منهم غازات سامة و تلويث الغلاف الجوي و أمراض خطيرة و مخاطر إحتراق الغابات و الأشجار[3] هو إجراء تقوم به منشأت الحرق و ذلك من أجل تدنى مستوى و كمية النفايات[4]

---

[1] – وردة خلاف مرجع سابق ص16

[2] – بنون خير الدين , العينوس رياض تعزير في مساهمة في عملية النفايات المنزلية من مصدر من وجهة نظر ربات البيوت , مجلة إقتصاد المال و أعمال المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة ,المجلد 05 ,العدد 2021.03 ص276.

[3] – مرجع نفسه ص275

[4] – عبدلي نزار أليات تسيير النفايات المنزلية في الجزائر كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة مجلة البحث العلمي و القانوني ص10.

### ج- طريقة الطمر

هي كل تخزين للمخلفات من باطن الأرض[1]

و هي عملية دفن النفايات ثم طمرها في حفرة ملائمة و توضع في قاعدتها و حوافها طبقة من البلاستيك الصلب و طبقة من الإسمنت و ذلك لتفادي تسرب المياه أو المواد سائلة الناجمة عن فضلات و تحلل المخلفات إلى باطن الأرض و الحفاظ على المياه الجوفية و عند الحفر واجب إحترام بعض الشروط.

- أن تبتعد الحفرة عن واجهات السكانية بـ 200 متر و المناطق المائية بـ 500 متر²
- أن تكون حفرة في تربة غير نافذة
- أن تكون نسبة تساقط قليلة في منطقة[2]

## الفرع الثالث أهمية تدوير النفايات

هناك دعم كبير من طرف الحكومة الجزائرية و الجمعيات المختصة التي تعطي إهتماما بالجانب البيئي بهدف الوصول إلى صفر نفاية نظرا لأهمية هذا المشروع من جانب الإقتصادي و البيئي و الإجتماعية و الصحي.

**الجانب الإقتصادي :** يساهم هذا الجانب بجملة من فوائد الإقتصادية تعود بالإنجاب على المجتمع و هي كالتالي : [3]

- **توفير الموارد المالية الخاصة بإنشاء المدافن و توجيهها إلى إستثمارات أخرى**

إن إنشاء المدافن الصحية تتطلب موارد مالية ضخمة لإستقبال النفايات كأسلوب للتخلص منها من حيث تشغيلها و تسييرها و عليه فإن عملية تدوير النفايات و عدم ردمها يساهم في المحافظة على الموارد المالية و إدراجها إلى نشاطات و إستثمارات جديدة تعود بالمنفعة على المجتمع و أفراد.

- **تقليل الإعتماد على إستيراد المواد الأولية**

[1] – المادة 03 فقرة 17 من قانون 19.01 مرجع سابق ص11.

[2] – كباب مباركة الإستراتيجية الوطنية في إدارة و تسيير النفايات المتزلية وما شابهها في إطار حماية البيئة و التنمية المستدامة مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية المجلد 05 العدد 2021.02 ص284. جامعة الجزائر 1

[3] – بكوش فهيمة تدوير النفايات الصلبة وأهميتها البيئية و إقتصادية مؤتمر العالمي السنوي التابع للإقتصاديات البيئية والعولمة ، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الإقتصاد و العلوم الادارية 23.20 أفريل 2009 ص08

- تساهم عملية و رسكلة وتدوير النفايات إذا ما توفرت التكنولوجيا المناسبة، في الحد من إستيراد كميات كبيرة من المواد الخام المستخدمة في مختلف الصناعات مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج من خلال تقليل نفايات الإستيراد بما في ذلك الرسوم الجمركية وتكاليف التأمين والنقل و الضرائب.

## تحقيق عوائد مالية ضخمة نتيجة تطوير قطاع السياحة

- تساهم عملية إعادة تدوير النفايات في الحد من أنواع التلوث المختلفة مثل التلوث البصري الهوائي ومائي ، مما يشجع على التوجه نحو المناطق المعروفة بنظافتها وإنشاء مصانع مختصة في إعادة تدويرها هته المناطق لها ميزة تنافسية تميزها عن غيرها مما يساهم في تنشيط الإقتصاد المحلي بتوفير فرص العمل في الفنادق والمطاعم و نتيجة لذلك تزداد فوائد القطاع السياحي لتفضيل هته المرافق و فرمض ضرائب المناسبة عليها.

## الجانب الإجتماعي و الصحي لتدوير النفايات

تدوير النفايات أهمية إجتماعية و صحية لا يستهان بها وحكمت هذه أهميه على نحو التالي : [1]

## التقليل من نسبة البطالة بتوفير فرص شغل

تساهم عملية إعادة تدوير النفايات في تقليل نسبة البطالة خاصة بين الشباب الباحثين عن عمل من خلال توفير فرص شغل جديدة في مجالات فرز و جمع ونقل النفايات بالإضافة إلى تحويلها إلى مصانع لإعادة تدويرها وإنتاج مواد خام أو منتجات صناعية كما تشجع على إنشاء مؤسسات مصغرة تقوم على إنتاج مشعات تعتمد على مواد خام ما يساهم ذلك في توفير مصادر دخل للعديد من عائلات ويؤدي إلى تحسين مستواهم المعيشي وتعزير الإستقرار الإقتصادي.

## الحد من إنتشار الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات و القوارض

تساهم عملية تدوير النفايات في توفير بيئة نظيفة و سليمة خاصة في المجتمعات و الأوساط السكانية نتيجة الحد من إنشتار الروائح مما يترتب عنه حالات إضطرابات النفسية و الإكتئاب لدى عديد من السكان كما بينت ذلك الدراسات العلمية.

## حث المواطن على المشاركة في المحافظة على البيئة

يتجسد ذلك من خلال مساهمة عملية إعادة تدوير النفايات في تفسير سلوك المواطن تجاه كيفية التخلص من نفايته حيث تشجعه على تبني ثقافة فرز النفايات من المصدر لتسهيل عملية إعادة التدوير و يعتمد

[1] – بكوش فهيمة مرجع سابق ص17.

نجاح هذا التغيير على مدى نشر الوعي و التحسيس بمخاطر تراكم النفايات بالإضافة إلى تخفيز المواطنين م خلال تقديم حوافز إيجابية مما يعزز المشاركة الفعالة في الجهود للحفاظ على البيئة.[1]

## الجانب البيئي

يحقق هذا الجانب من النفايات عن طريق تدويرها فوائد بيئية كثيرة نذكر منها بعضها على النحو التالي :

### تقليل نسبة من التلوث

تساهم عملي إعادة تدوير النفايات في الحد من جميع أنواع التلوث المعروفة بما في ذلك تلوث الهواء , الماء , التربة , الهواء حيث تسهم في تقليل تكدس النفايات و ما يترتب عن ذلك من إنبعاثات الغازات الضارة الناتجة عن تحللها أو حرقها إضافة إلى تلوث المياه بسبب إلقاء النفايات في الأودية و البحار أو تسرب السوائل الناتجة عن تحللها في المياه الجوفية كما تؤدي إلى الحد من تلوث التربة الناتج عن دفن النفايات و ما ينجم عن دلك أضعاف لقدرتها الزراعية[2]

### المحافظة على الموارد الطبيعية و الطاقة و تقليل من إستنزافها

تساهم عملية إعادة تدوير النفايات في تقليل الطلب على المصادر الطبيعية المستخدمة كمواد أولية في الإنتاج و ذلك بتوفير هذه الأخيرة عن طريق تدويلا إضافة إلى تقليص معدلات الطاقة المستهلكة في عملية بشكل كبير نقارنة بالطاقة المطلوبة عند إستخدام المواد الخام الأصلية في التصنيع مما يساهم بدوره في تقليل إنبعاث الغازات الملوثة للههواء و الحد من التلوث البيئي الناتج عن عمليات الإنتاج التقليدية[3]

[1] – محمد مسلم رابح أوكيل إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة و الأطر القانونية منظمة لها في الجزائر مجلة التنمية و إستشراف البحوث و الدراسات جامعة البويرة المجلد 03 العدد 05 , 2018 ص189

[2] – محمد مسلم , رابح أوكيل مرجع سابق , ص189

[3] - مرجع نفسه ص186.

## المبحث الثاني : مفهوم الأمن البيئي و التنمية المستدامة

يعد الأمن البيئي ركيزة لضمان حماية الموارد الطبيعية من التدهور و توازن النظم البيئية بشكل إيجابي عللى حياة الإنسان و صحته في هذا الإطار تتداخل التنمية المستدامة بشكل واضح مع الأمن البيئي إذ تسعى إلى تلبية حاجيات الحاضر دون المساس بين الأجيال القادمة في الموارد

### المطلب الأول : الأمن البيئي

الأمن البيئي ههو حماية البيئة من المخاطر التي تواجهها و التهديدات التي قد تكون مؤثرة بالسلب على حياة و صحة الإنسان و البيئة و يهدف إلى الحفاظ على التوازن الطبيعي و ضمان الظروف البيئية و الصحية الأمنة للعيش فيها و على مواردها في الحاضر و المستقبل و كذا أيضا الجهود الدولة المبذولة من خلال التوفير و حماية الحيز الذي يعيش فيه الإنسان و أيضا الكف عن سوء إستعمال الموارد الخاصة و إستثمارههم لها لذلك لتحقيق التنمية المستدامة

#### الفرع الأول : تعريف الأمن البيئي

عرف بأنه مجموعة الجهود المبذولة من طرف الدولة و من أجل حماية المواطن من مخاطر و توفير الأمن و رفاهية له و أيضا حماية الحيز الذي يعيش فيه الإنسان و البيئة و مواردها و الكف عن سوء التسيير و الفساد و إستثمار الأمثل للموارد وذلك لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

يعتبر الأمن البيئي من مفاهيم المستحدثة برز في منتصف ثمانيات القرن 20 من قبل الدول الشمالية المتقدمة لكن حداثته جعلت من مفهومه متسارعا بين الدراسيين و الأكاديميين فكل أعطى له تعريف حسب مجال تخصصه و حسب وجهة نظره.

- في محاولة أخرى لتعريف الأمن البيئي يرى البعض أنه حماية البيئة و الموارد الطبيعية من الخطر و الإنقراض و النقص الناجم من المخاطر و الملوثات و الجرائم المتعددة التي ترتكب في حق تنمية المصادر و الموارد الطبيعية و الإخلال بالتوازن البيئي على نحو يمثل فيه الأمن البيئي , الأمان العام

[1] – حسيبة غواس دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر , المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية جامعة سكيكدة المجلد السابع العدد الثاني 2023 ص1607

الذي يشعر به الإنسان يشمل مجموعة من الجهود المبذولة من الدول و الأفراد من أجل تحقيق الرفاهية و حماية المواطن من المخاطر

- الأمن البيئي يمثل مدى تحمل المجتمع البشري في مواجهة أضرار و إخلال بالمخاطر البيئية و مجابهة إنخفاض الموارد البيئية و تؤثر إرتباطها الوثيق بالبيئة
- المشرع الجزائري لم يذكر الأمن البيئي بصرح العبارة في قانون 10.03 لكن يمكن إستنتاجه من خلال عدة مواد من قانون المادة 2 ضمان بيئة سليمة و متوازنة للمجتمع.

المادة 03 : تقوم على مبادئ وقاية و الإحتياط لحماية البيئة من مخاطر محتملة.

أما مفهوم الأمن البيئي في القرأن لقوله تعالى : "**ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**" [1] **سورة الروم الأية 41**

- المحافظة على النظام البيئي العام و منع أي تهديدات لعناصر البيئة المياه بما في ذلك المسطحات المائية , الهواء بما فيه من طبقات و التربة بما فيه على باطن الأرض أو المحيط الطبيعي للبيئة على المستوى الإقليمي.[2]

## الفرع الثاني : أهمية الأمن البيئي

أخذت قضايا البيئة بعدا هاما إستراتيجي بحيث لم تعد النزاعات العسكرية و التوترات الأمنية قاصرا على حدوثها بمفردها و لكن الأن أصبحت مرتبطة بتحديات واسعة النطاق و المدى و أصبح ترابط بين مشاكل البيئة و الأمن الدولي في تزايد[3]

- يعد الأمن البيئي أحد العوامل الأساسية في تحقيق الأمن الإنساني و التغيرات الراديكالية قي مفهوم الأمن البيئي بشكل عام ففي العصر الحديث أصبح العالم يهتم بشكل متزايد بالأمن البيئي نظرا لدوره المهم في إستقرار و السلام و الوطني و الدولي و كذلك في مجال حقوق الإنسان.
- و خلال المئة سنة القادمة ستؤدي التغيرات البيئية إلى نتائج قد تؤثر بشكل كبير على مساحة الأرض و الموارد الطبيعية مما يجعل من الضروري إتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بالإستهلاك المستدام و

[1] – سورة الروم الأية 41

[2] – طارق إبراهيم الدسوقي عطية الأمن البيئي و النظام القانوني لحماية البيئة دار جامعة جديدة مصر 2009 ص51

[3] – سهير إبراهيم حاجم الهيتي – مرجع سابق – 2014 ص244

الموارد و الحفاظ على البيئة مع ذلك فإن تحقيق هذه الأهداف يعد تحديا كبيرا و نظرا للإستغلال البيئي المستمر من قبل البشر و الذي أدى إلى تدهور الموارد البيئية الأساسية مثل المياه العذبة.

– الغابات , الهواء , النقي مما يزيد من أهمية تعزيز الأمن البيئي لمواجهة هذه التحديات.[1]

## المطلب الثاني : التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي مسألة تطوير يكمن هدفها إلى تلبية حاجيات الجيل الحالي من غير أن نؤثر على قدرة أجيال المستقبل على توفير إحتياجاتهم و تتضمن هذه العملية خلق توازن بين النمو الإقتصادي في حماية البيئة و أيضا الرفاهية الإجتماعية مع التدقيق على إستعمال الموارد بكفاءة و عقلانية من أجل ضمان بقائها حتى الأجيال الأتية

### الفرع الأول : تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة من أبرز المفاهيم التي إكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة و التي تتمثل في تعاريفها في ما يلي :

عرف لأول مرة في تقرير لجنة بروندتلاند بأنها التنمية التي يأخذ بعين الإعتبار حاجات البشر الراهنة دون ترك الأجيال القادمة لتهديدات الحرمان من الموارد التي تلبي حاجياتها.[2]

– كما عرفها وليام رولكز هاوس **Wiliam D.Ruckelshaus** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها عملية التي تقر بأولوية تحقيق الإستقرار الإقتصادي بتلائم مع إحتياجاته البيئية و ذلك من منطلق أن التسمية الإقتصادية و المحافظة على النظام البيئي ههو عمليات راقية و تامة.[3]

[1] – حواس صباح أليات و إستراتيجيات ترقية الأمن البيئي مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية جامعة باتنة 1 العدد 13. 2018 ص774

[2] – بومدين طاشمة التنمية المستدامة و إدارة البيئة من واقع و مقتضبات التطور مكتبة الوفاء قانونية الإسكندرية طبعة الأولى 2016 ص67

[3] – منى طواهرية نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر المجلة الجزائرية للأمن و التنمية العدد 11 2017 ص162

– كما تعرفها المنظمة العالمية للتغذية : إدارة و حماية قاعدة المصادر الطبيعية و توجيه مؤسساتي حيث تضمن تحقيق حاجيات الأجيال الحالية و القادمة.[1]

– تعريف برنامج الأمم المتحدة ههي تنمية تستجيب لإحتياجات الأجيال الحالية دون مساس و حرمان الأجيال القادمة بإحتياجاتها أيضا.[2]

– التنمية المستدامة هي عملية التأكد أن بإستطاعتنا تلبية حاجياتنا في الحاضر بحيث لا تؤثر سلبا على قدرات الجيل القادم في تلبية حاجياتهم[3]

عرفتها الأمم المتحدة على أنها الحق في التنمية حاجة ضرورية و على نحو متساو مع الحاجات التنموية و البيئية للأجيال الحاضرة ز المستقبل و قد أشير في المبدأ الرابع أنه ينبغي حماية البيئة كونها جزء لا يتجزأ من علاقتها بالتنمية المستدامة[4]

– و هي أسلوب يقود حتما إلى حماية المصادر الطبيعية الضرورية للمجتمع الإنساني كالماء و الهواء و الأرض و الكف من تدهور البيئي الناتج عن التلوث و إستنزاف المياه و تتأكل طبقة الأوزون و إعتماد على الموارد الطبيعية الغير متجددة[5]

– التنمية المستدامة هي التنمية التي تحسن الظروف المعيشية للفرد من عدة جوانب و ذلك بهدف تلبية حاجياته الإجتماعية و الإقتصادية شرط المحافظة على البيئة دون مساس بحقوق الأجيال القادمة.[6]

– إن التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة يشكل دافعا لإعادة النظر نحو المفاهيم القانونية المتداولة مثل علاقة الإنسان بالطبيعة و خاصة في ظل التطور المختصر الذي عزز قدرة الإنسان على السيطرة على موارد طبيعية كما يدفع هذا التوجه لإعادة تقييم المبادئ القانونية تقليدية بحيث يتم إدراج مفهوم

---

[1] – عبد الرحمان سيف سردار التنمية المستدامة دار النشر و التوزيع عمان الأردن 2015 ص12

[2] – سترة العلجة دور مراقبة التسيير في تحسين أداء مؤسسة الإقتصادية و توجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية جامعة سطيف 2018.2017 ص4

[3] – نصير خليفة رمناث تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من متطلبات الداخلية و تفاعلات العولمة مجلة البحوث العلمية في تشريعات البيئة المجلد 7 العدد 2020.01 ص26.

[4] – لطيفة بهلول , سارة حليمي إعادة تدوير النفايات صلبة من أجل ..... التنمية المستدامة عرض تجارب دولية مجلة إقتصاد و التنمية البشرية المجلد 10 العدد 3 جامعة العربي تبسي , تبسة الجزائر 2019 ص193.

[5]– رندة سعدي تجربة دولة الكويت في إطار حماية البيئة و التنمية المستدامة مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية العدد 3 معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير مركز الجامعي تيسمسيلت 2018 ص76.

[6] – بلال أحموش دراسة و تحليل واقع تسيير النفايات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة البليدة 2 الجزائر 2020.2021 ص54.

مسؤولية بشكل يراعي مستقبل الأجيال القادمة و ذلك في ظل الإستخدام المتزايد للوسائل التكنولوجية و تأثيرها على البيئة و الموارد[1]

– بينما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في نص المادة 03 التوثيق بين التنمية الإقتصادية و الإجتماعية قابلة للإستمرار مع ضمان حاجيات الحاضر دون المساس بحاجيات الأجيال القادمة.[2]

**الفرع الثاني:أبعاد الأساسية للتنمية المستدامة :**

و تعد بالأبعاد الأساسية و هي تلك الأبعاد الأصلية لماهية التنمية المستدامة والتي تم ظبط مفهومها منذ البداية و لا توجد فروق في خصوصيتها و هي البعد الإقتصادي , البعد البيئي , و البعد الإجتماعي و البعد التكنولوجي.

**أولا البعد الإقتصادي :** يقوم البعد الإقتصادي للتنمية الإقتصادية حول إنعكاسات النظام الإقتصادي على البيئة و يهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي و الحصول على الرفاهية و القضاء على الفقر و البحث عن أساليب أكثر فعالية لتلبية حاجيات الإقتصادية دون إلحاق الضرر بالبيئة و ضمان توزيع العادل للثروة الطبيعية و الإستغلال الأمثل لها.[3]

– شعار البعد الإصتادي للتنمية المستدامة هي قدرة الإقتصادية و يدور محور شعار حول الإنعكاسات العالية و المستقبلية للإقتصاد على البيئة حيث تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الإقتصادية مع الأخذ بالإعتبار و مراعاة التوازنات البيئية على المدى البعيد.[4]

**تكمن الأبعاد الإقتصادية فيما يلي :**

**حصة الإستهلاك الفردي من موارد طبيعية** و المتمثلة في إستخدام الأفراد للموارد الطبيعية بشكل يومي و يشدد على أهمية الإستهلاك المستدام و الترشيد لتحقيق التوازن البيئي **و إيقاف تبديد الموارد الطبيعية** هي الإجراءات المتخذة لوقف هدر الموارد الطبيعية بما في ذلك تبني تقنيات جديدة و توعية

[1] – عقاب عبد الصمد القانون الجزائي و الأمن البيئي , مرجع سابق , ص678

[2] – المادة 04 الفقرة 06 القانون رقم 03–10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 متعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 – 20 جويلية 2003

[3] – نسرين فاطس محمد يدو تثمين النفايات كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر مجلة الأبحاث الإقتصادية المجلد 16 العدد 2021.02 ص425

[4] – عبد الله جامع أمال رحمان جامعة البليدة حمودي بن عباس تطور مقاييس التنمية المستدامة و تطبيقاتها على الجزائر المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي المجلد 04 العدد 02. 2022 ص73.

الأفراد و مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي و أهمية التعاون الدولي و الإقليمي لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية كما اشار عن الحد من تفاوت في المداخيل و تقليص على إنفاق العسكري[1]

– يبرز البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تلبية المتطلبات المادية للإنتاج و العمل على تحقيق نمو إقصتادي متوازن بأخذ في الإعتبار الإستدامة البيئية و يعتمد هذا البعد على تحقيق الكفاءة الإقتصادية و إستخدام الموارد بشكل مسؤول مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة دون إضرار بالبيئة و إستنزاف الموارد الطبيعية لضمان إستمرار التنمية دون مساس بحاجيات و حقوق الأجيال القادمة[2]

**ثانيا**

**البعد البيئي :** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف بيئية متعددة أبرزها ترشيد إستهلاك الموارد القابلة للاستهلاك بهدف ضمان بيئة ملائمة للأجيال القادمة نظرا لعدم وجود بدائل لهذه الموارد كما يمكن الأخذ بعين الإعتبار القدرة المحدودة للبيئة على إستيعاب النفايات مما يستدعي تحديد الكمية المستخرجة بشكل دقيق.

يركز على حماية و سلامة البيئة و الحفاظ على موارد الطبيعية و توظيفها في خدمة الإنسان دون إحداث خطر على موارد و مكونات البيئة (الأرض , الماء , الهواء ) شرط عدم إستنزافها أو تلوثها.[3]

**ثالثا**

**البعد الإجتماعي :** في مجال الوسائل الإجتماعية تبرز فكرة أهمية التنمية المستدامة كركيزة أساسية في محاربة الفقر و البطالة و يشير الى البعد الإجتماعي الذي يشمل القضاء على التفرقة التي تظلم المرأة و التفاوت الكثير بين الأغنياء و المتقاعدين لتحقيق العدل الإجتماعي كأحد أسس الإستدامة ينبغي تحقيق عدة أمور تعزيز فكرة العدالة الإجتماعية تنمية القدرات البشرية.[4]

---

[1] – نزار عوني جامعة بسكرة البلدي التنمية المستدامة و طاقة متجددة دار الدجلة ص152–155

[2] – علي شيطة رابح هزيلي مؤشرات التنمية المستدامة في تقرير البعد البيئي للمشروع المجتمعي مجلة الرؤى للدراسات المعرفيةو الحضارية جامعة سطيف المجلد 07 العدد 02 2021 ص151.

[3] – يزيد علي التنمية المستدامة مفهومها و ابعادها و مؤشراتها حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية و المالية جامعة الجزائر 03 المجلد 06 العدد 2022 ص279.

[4] – ناصر خليفة مرجع سابق ص27

**رابعا**

**البعد التكنولوجي :** بالإضافة إلى الأبعاد الثلاث الأساسية هناك من يضيف بعدا رابعا و يعرف بالبعد التكنولوجي هو البعد الذي يستطيع أن ينقل المجتمع إلى عصر يقل فيه إستخدام الطاقة و موارد و تكثر فيه الأنظمة التكنولوجية لتحقيق التنمية المستدامة و التحول من إستناد على رأس مال الإنتاجي إلى إعتماد على رأس المال الإجتماعي.[1]

## الفرع الثالث : أهداف التنمية المستدامة

**تحقيق نوعية أفضل للسكان :** و يكون ذلك من خلال التركيز على العلاقات بين أفعال المجتمع و البيئة و تعمل على أن تكون هذه العلاقة علاقة إنسجام و تكامل و تحسين نوعية حياة الإنسان في المجتمع عن طريق تركيز على مشاريع النوعية للنمو[2]

## تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :

تنمية الإحساس بالمسؤولية لدي أفراد و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لقضايا التنمية المستدامة يعدان عنصرين أساسيين لضمان نجاح العملية البيئية فإشراك السكان في إعداد و التنفيد و متابعة و تقييم برامج و مشارع التنمية المستدامة يعزز من الشعور بالإنتماء و المسؤولية الجماعية تجاه البيئة و المجتمع و لتحقيق ذلك تتطلب توفير بيئة تشاركية للإستفادة من قدرات المحلية من خلال الثقيف و التوعية و متابعة و التقييم المستمر[3]

## إحترام البيئة الطبيعية و إستغلال النظامي للموارد

استيعاب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية و العمل على تطويرها لتحقيق إنسجام و تكامل هو جوهر التنمية المستدامة و تتجلى هذه العلاقة في تأثير البيئة المبنية و البنية التحتية على موارد

[1] – أحمدتي و أخرون التنمية المستدامة و أبعادها و مؤشرات قياسها قراءة إقتصادية أعمال ملتقى الوطني جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر 5.4 فيفري 2020.

[2] – فاطمة غاي مرجع سابق ص603

[3] – د–جابر ساسي دهيمي الإدارة البيئية و التنمية المستدامة ط1 دار الأيام للنشر و توزيع عمان 2015 ص62.

طبيعية و النظم البيئية و تكون في إستخدام الموارد بكفاءة و التخطيط الشامل لتحقيق تنمية متوازنة و أيضا التوعية و المشاركة لتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على هذا التوازن.

- إعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة في 25 سبتمبر 2015 برنامج التنمية المستدامة بعنوان جدول أعمال 2023 و يضمن 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة و يتعين تحقيقها بلحلول عام 2030 تتمثل أهمها في : [1]

1. القضاء على الفقر بكافة أشكاله.
2. محاربة الجوع و تأمين الغذاء
3. الصحة الجيدة و مستوى معيشي مناسب لجميع أعمار
4. الحصول على تعليم جيد و تعزيز فرص التعليم للجميع
5. مساواة بين الجنسين تكسب النساء في المتوسط 23% أقل من الرجال.
6. الحصول على مياه صالحة للشرب و للجميع
7. عملا لائق و النمو الإقتصادي و التوظيف لجميع الأشخاص قادرين على العمل
8. تشجيع الإبتكار و الإبداع و تحقيق التصنيع المستدام
9. بناء مدن و مجتمعات مستدامة أمنة
10. الحد من عدم المساواة داخل الدول و بين الدول
11. الإستهلاك و الإنتاج مضومنان.
12. التدابير متعلقة بمكافحة تغير المناخ و تحسين المناخ
13. المحافظة على الأنهار و البحار و المحيطات
14. المحافظة على التنوع الإيكيولوجي و مجاربة التصحر.
15. تقرير السلام الدولي على جميع المستويات
16. تقوية الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United National Development Programme

في نهاية الفصل الأول نستنتج أن عملية تدوير االنفايات تعتبر من أهم أحد الأساليب الحديثة و الأكثر أمان و بالتالي بإعتمادها يمكن لهذه العملية أن تحول النفايات المورد جديد يساهم في تقليل المخاطر الناتجة عن التخلص غير الأمن مما يساعد على تحقيق الأمن البيئي و التنمية المستدامة للإحاطة أكثر بعملية تدوير النفايات تم التطرق لوضع تعريف كل من النفايات و الأمن البيئي و التنمية المستدامة في كافة النواحي اللغوية و الإصطلاحية و الفقهية ثم التركيز على مقومات مشتركة لهم تساهم في تحقيقها بإستخدام طرق مختلفة حديثة أو تقليدية حسب نوعها صناعية أو منزلية أو طبية إذ يتم فرزها و معالجتها دون إغفال أو مشاركة المجتمع المدني و إحساسه بالمسؤولية تجاه محيطه و ضرورة المحافظة عليه.

# الفصل الثاني :

# آليات تسيير النفايات في إطار تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة

**تمهيد :**

لزيادة الإهتمام في السنوات الأخيرة بالمواضيع المتعلقة بالمجال الأمن البيئي و التنمية المستدامة بشكل عام ومشكلة تدوير النفايات بشكل خاص والضعف الاداء المنظومة القانونية لوحدها في القضاء على إشكالية النفايات المنتشرة في انحاء الوطن وبحثا على التسيير الافضل و المستدام والقضاء على تصور إعتبار النفاية كمخلفات واعتبارها كمواد أولية قابلة لتدوير وذلك عن طريق أليات مؤسساتية متواجدة على المستوى المركزي و المحلي تكمن اهميتها في إدارة وتسيير النفايات، ووجود آليات اخرى قانونية قبلية وقائية إضافة إلى الآليات المؤسساتية والردعية اما في بعد فقد تطرقنا أيضا الى إدراج العراقيل والصعوبات التي تواجهها الدولة الجزائرية في هادا المجال مع اقتراح ووضع حلول لها

## الفصل الثاني : أليات تسيير النفايات في إطار الأمن البيئي و التنمية المستدامة

حَظِيَ قطاع البيئة في الجزائر في الفترة الأخيرة بعناية كبيرة، وذلك لكثرة المخاطر التي تهدده. ومن بين هذه المخاطر تراكم النفايات بشكل كبير، مما يُهدّد الكائنات الحية ويُشوّه الطبيعة. وكتدعيم للمنظومة القانونية، تم منح صلاحية إدارة النفايات إلى هيئات مؤسساتية، تتوزع إما على المستوى المركزي و المحلي، باعتبارها أقرب إلى المجال، وأكثر دراية بالمشاكل التي تعاني منها.

### المبحث الأول : الإطار المؤسساتي لتدوير النفايات في القانون الجزائري

شهد قطاع البيئة في الجزائر في السنوات الأخيرة إهتمامات كبيرة و ذلك نتيجة المخاطر المؤدية إلى تراكم النفايات بشكل كبير و رهيب و ذلك ماله من تأثيرات على مختلف الكائنات الحية و أيضا على صحة الإنسان وإستجابة لهذا الوضع قام المشرع الجزائري بمنح صلاحيات مختلفة لأجهزة و مؤسسات مختصة تتوزع مسؤولياتها عبر مختلف أنحاء الوطن على مستوى المركزي و على مستوى المحلي و ذلك بإعتبارها شديدة القرب من مختلف أفراد المجتمع ولها علم و دراية أكثر مهارة و قدرة على التعامل مع المشاكل الميدانية

### المطلب الأول : التنظيم المركزي لفرز النفايات

أصبحت قضية النفايات من أهم و أبرز التحديات التي قد تواجهها الجزائر حرصا على التسيير المثالي لظاهرة النفايات و كيفية التخلص منها و جعلها دى فائدة و من ثم تحويلها إلى مواد أولية و في عان 2002 ثم إنشاء هيئات على مستوى المكرزي مهمتها هي تسيير النفايات و المتمثلة في الوكالة الوطنية للنفايات و تنظيمها و عملها و من أجل معرفة كبيرة و موسعة لهذه الوكالة و كيفية تسييرها قسمت هذا المطلب إلى فرعين

#### الفرع الأول : إختصاصات المخولة للوكالة الوكنية لتسيير النفايات

في مجال حماية و محافظة على الأمن البيئي و تحقيقها للتنمية المستجام قام المشرع الجزائري بإصدار قانون متصمن تسيير النفايات و الذي جاء في معالجة حميع أصناف النفايات و كدا إجراءات تسيرها و تم توكيلها و تسييرها إلى أشخاص معنوية و طبيعية و هذا ما نصت عليه المادة

من قانون المذكور أعلاه 02.25 و في حين نصت عليها المرسوم 175/02 بأنها مؤسسة عمومية لها طابع صناعي و تجاري و تمتعها بالإستقلال المالي و الشخصية المعنوية و تقوم على سلطة الوزير المكلف بالبيئة و تهيئة الإقليم.[1]

## أولا : تعريف الوكالة الوطنية لتسيير النفايات

تم تأسيس الوكالة الوطنية لتسيير النفايات بموجب مرسوم التنفيذي رقم 175.02 و كيفها هذا المرسوم لتنظيم هذا الوكالة كهيئة عمومية حيث أن هذه الوكالة ذات طابع صناعي و تجاري رغم كونها تخضع لسلطة صاية وزير البيئة إلا أنها تعد تاجرة في علاقتها مع الغير و تخضع القوانين المطبقة على الإدارة العامة و كدا علاقتها مع الدولة [2]

و عليه فإن الوكالة الوطنية للنفايات مؤسسة عمومية تتولى تسيير مرفق عام تصنفها بالشخصية المعنوية و كدا الإستقلالية الإدارية و الإبتعاد عن الهيمنة التامة للدولة في إدارة و تسيير شؤونها و لها أهلية البث و التنفيذ لكنها تخضع لوصاية و رقابة البيئة[3]

## ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتدوير النفايات.

بالعودة الى مضمون المادة 03 و التي تقرر موضع الهيكل المركزي للوكالة بمدينة الجزائر و يتضمن جهازين هما :

- المجلس الإدارة ويترأسه الوزير الممثل أو الوصي
- المدير العام بإعتباره ثاني جهاز من الوكالة الوطنية للنفايات ويعينه بموجب مرسوم بإقتراح من الوزير المكلف بالبيئة و تنتهي مهامه بنفس الوسيلة ..[4]

## ثالثا : مهام الوكالة الوطنية لتسيير النفايات.

تقوم الوكالة الوطنية للنفايات بإسناد مجموعة من المهام على وجه الخصوص و من بينهم ما يلي :

[1] - المادة 01 من المرسوم التنفيذي 175.02 المؤرخ في 20 ماي 2002 متضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات و تنظيمها و عملها جريدة الرسمية العدد رقم 37 ص07 المؤرخ في 26 ماي 2002

[2] – طواهري سامية قاسمي فضيلة أليات حماية البيئة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام تخصص الهيئات الإقليمية و الجماعات المحلية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2016 ص36.

[3] - جبري محمد الوكالة الوطنية للنفايات رهانات و تحديات مجلة القانون العقاري مخبر القانون و العقار جامعة البليدة 2 الجزائر 2018 ص121 المجلد 5 العدد 03

[4] – المادة 03 من المرسوم التنفيذي 175.02 مرجع سابق ص07

## المساعدة في تحسين تدوير النفايات على مستوى الجماعات المحلية

جميع الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها الجماعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية من أجل تسيير النفايات و جمعها ونقلها بطريقة فعالة وأيضا إطلاق حملات وبرامج توعية وإعلام على خطورة النفايات ومدي تأثيرها على صحة الإنسان.[1]

## تسيير و إنشاء بنك للمعلومات حول النفايات

قامت الوكالة الوطنية بإسناد مهام تنسيق الأنشطة المتعلقة بتدوير النفايات والذي يعتبر النظام المعلوماتي الوطني للنفايات وسيلة تحليل فعالة لتسليط الضوء في مجال النفايات[2]

## فرز النفايات و معالجتها و إزالتها

إستنادا لهذا النص ثم صدور القانون 19.07 و المتضمن تسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها حيث تتولى زمام الأمور الوكالة الوطنية لتسيير النفايات عدة مهام التي من أبرزها و مقدرتها تحسين و تظوير أليات جمع النفايات بطرق منظمة و تكون ذات فائدة و العمل على تدويرها و بالتالي نشر الثقافة البيئية داخل المؤسسات و الأحياء الشعبية و ذلك عن طريق برامج و نشاطات تحسيسية للمواطنين بأن النفايات عنصر مهم و ههو بمثابة مورد إقتصادي وله أهمية كبيرة في فرزه و جعله ذات منفعة بطرق سليمة[3]

[1] – المادة 34 من قانون رقم 19.01 مرجع سابق ص15.14

[2] – أولد رابح صافية دور الوكالة الوطنية للنفايات في حماية الوسط البيئي مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى حول النظام القانوني لتسيير النفايات كلية الحقوق و العلوم القانونية جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2015 ص3.

[3] – أولد رابح صافية مرجع سابق ص08

**رابعا**

## إحصائيات النفايات في الجزائر سنة 2019/2022[1]

صديقي النعاس، عبد الدائم هاجر و عبد الكريم نادية

-15.31% نفايات بلاستيكية.
-11.76%حفاظات ذات استعمال واحد.
-6.56%نفايات الورق والكرتون.
-4.52% نفايات نسيجية.
-1.72% نفايات معدنية.
- 1.50% نفايات مركبة.
- 1.20% نفايات أخرى.
-1.07% نفايات خطيرة.
-1.04% نفايات زجاجية.
-0.83% نفايات هامدة.
-0.87% أحذية.

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير النفايات، متاح على الرابط:

### الفرع الثاني : المخطط الوطني لتسيير النفايات

المخطط الوطني للتسيير المدمج النفايات المنزلية وما شابهها النفايات الهامدة ويعده الوزير المكلف بالبيئة وبالتنسيق مع وزير الداخلية والجماعات المحلية و و التهيئة العمرانية حيث يضمن هذا المخطط العناصر الأتية : [2]

جرد كميات النفايات التي تتميز بخصائص الثتمين المنتجة سنويا على مستوى التراب الوطني

الحجم الإجمالي للنفايات المطمورة كنفايات نهائية وتلك الموجهة للتتمين حسب صنف النفايات

[1] – صديقي النعاس ، عبد الدائم هاجر ، عبد الكريم نادية واقع تسيير النفايات في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات جامعة البليدة، المجلد 09 العدد 01، 2020 ص ص 251,252

[2] – المادة 11 من القانون رقم 02.25 المعدل و المتمم لقانون 19.01 مرجع سابق ص20

إعتماد الخيارات المتعلقة بأنماط المعالجة لمختلف أصناف النفايات من خلال تحديد فروع التتمين المختلفة التي سيتم تنظيمها

–تحديد المواقع وحالة منشأت المعالجة الموجودة

الإحتياجات فيما يخص قدرات المعالجة النفايات مع الأخذ بعين الإعتبار القدرات المتواجدة والأولويات المعتمدة لإنشاء منشأت جديدة للفزر والتتمسين وكدا الوسائل المادية و المالية الضرورية لتنفيذها.

تعحد كيفيات والاجردات إعداد هذا المخطط ونشره ومراجعته عن طريق التنظيم.

### الفرع الثالث : البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصلبة

عملت الحكومة إلى إعداد وإنشاء برنامج وطني لتسبير النفايات الصلبة حيث يقوم البرنامج على دراسة طرق ووسائل تسيير النفايات وعمل على إعداد هياكل وخطط جديدة لمدى فاعلية تدوير المخلفات في الحفاظ على البيئة وكدا فرز إدارة البلديات المكلفة بتسيير وتؤدي بالإضافة إلى توفير مناصب عمل من أجل تحسين مستوى المعيشي[1]

### الفرع الرابع : الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 189 من قانون المالية لسنة 1992 حيث قررت موارد هذا الصندوق وتسديداته من مدخول مجموعة من الرسوم , كالرسم على التلوث الجوي وعلى أنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة وأيضا تحصيل غرامات على المخالفات المتركبة على البيئة وأيضا التعويضات لمكافحة التلوث الذي يحدث فجأة عن تدفق المواد الخطيرة و الكيميائية في الوسط البحري ..[2]

## المطلب الثاني : دور الهيئات المحلية في تسيير النفايات.

الهيئات المحلية دور هام وأساسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وهي بمثابة أداة لتنفيذ وتجسيد القواعد البيئية وحمايتها من مشكلة النفايات وبالنظر إلى ما لديها من إختصاصات في هذا المجال المستخدمة من خلال تشريع معمول به سواء بقوانين البلدية والولاية أو التنظيمات التي تعني بتسيير النفايات

[1] – صبرينة بلغيث محمد رضا التميمي النظام القانوني لتسيير النفايات الصناعية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 07 العدد 01 2020 ص41

[2] - مرجع نفسه ص41

## الفرع الأول : دور الولاية في مجال تسيير النفايات

تعبر الولاية جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وأيضا الدور التي تقوم به الولاية في مجال تدوير النفايات بإعتبارها هيئة لا مركزية وكذا الصلاحيات التي تمارسها سواء بموجب قوانين متعلقة بالبيئة[1] مثل قانون 19.01 و المتضمن تسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها والقانون الولائي 07.12

### أولا : مهام الوالي في مجال تسيير النفايات :

تطرق قانون الولاية إلى تحديد البعض من إختصاصات الوالي حيث أنه أشار إليه في المادة 114 إلى حماية حقوق والمحافظة على النظام والسلامة ولأمن والسكينة العمومية وايضا لحماية الإقليم من المخاطر التي تهدد المجتمع من تراكم لمختلف أنواع النفايات ...[2]

أما بالنسبة لقانون 19.01 فقد أعطي الوالي صلاحيات مهمة في مجال تدوير النفايات و هو الذي يقوم بتسليم رخصة منشأة لمعالجة النفايات قبل الشروع في عملها[3]

كما يمكن للوالي أن يلعب دورا مهما في مجال تسيير النفايات و إزالتها خصوصا إذا ما إلتزمت كافة الأطراف سواء كانوا أفراد أو مؤسسات ذات صلة إقتصادية أو تجارية أو صناعية بمسؤولياتهم إتجاه البيئة والتي من شأنها أن تكون مضرة بالتربة و تحدث خللا في مكونات المحيط الطبيعي وبالتالي تحمل مسؤولياتهم في تسيير و إزالة العمليات المتعلقة بتخرين ونقل ومعالجة النفايات وبالتالي العمل على تجنب الأضرار و التخفيض منها قدر إمكان..[4]

### ثانيا : مهام المجلس الشعبي الولائي في مجال تسيير النفايات

يمارس المجلس الشعبي الولائي إختصاصات في إطار صلاحيات المقدمة للولاية بموجب التنظيمات و وقوانين في مجال :

مشاركته في تحديد المخطط التهيئة العمرانية و مراقبة كيفية تنفيذه

يعتبر التنسيق مع مجالس الشعبية البلدية عنصر ضروري في جهود المتعلقة من الوقاية من الأوبئة و تشجيع هياكل مراقبة و السهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية

---

[1] – المادة 07 من القانون 07.12 قانون الولاية مؤرخ في 21 فيفري 2012 متعلق بالولاية الجريدة الرسمية العدد 12 الصادر بتاريخ 29 فيفري 2012 ص09.

[2] – المادة 114 مرجع نفسه ص19.

[3] – قانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سابق مادة 42

[4] – بزازحة محمد لطفي أليات تسيير النفايات في الجزائر مذكرة نيل شهادة ماستر في الحقوق , تخصص منازعات قانون العمومي كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد رباعي سطيف 2016 ص46.

تطوير الثرو الغابية و حماية الغابات و إستصلاح الأراضي و كدا حماية الطبيعة.

تقديم المجلس الشعبي الولائي أراء التي تقتضيها القوانين و التنظيمات و كل ما يخص شؤون الولاية إلى وزير المختص في أجل 30 يوم[1]

## ثالثا : المديريات المعنية بمجال تدوير النفايات

توجد عدة مجموعات من المديريات التي يكمن إختصامها في مجال تدوير النفايات في الجزائر حيث أنها تساهم في عمليات تسيير النفايات و تساعد في حماية البيئة و من أهم المديريات مايلي :

### المديرية السياسة البيئية الحضرية

تكلف المديرية بالمبادرة بكل الأبحاث والدراسات وذلك حسب ما نص عليه المرسوم التنفيدي 352.07 تساهم هته المديرية لتحديد أشكال التلوث وكيفية الوقاية منه عن طريق أساليب و تقنيات مكافحة التلوث لتحسين الإطار المعيشي في الوسط الحضري[2] و تضم هذه المديرية ثلاث مديريات فرعية ومن بينها.

### 1-المديرية الفرعية للمنتجات والنفايات الخطيرة

تقوم المديرية الفرعية للمنتجات والنفايات الخطيرة بالتواصل مع المنشأت المعينة في إنجاز النصوص التنظيمية والتشريعية وتساهم مسته النصوص في كيفيه تسيير ومراقبة النفايات الخاصة والخطيرة كما بإمكانها أيضا تنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات 2 وإجرءات إعدادها ومراجعتها وذلك بالإتصال مع القطاعات الأخرى المعنية وأيضا تساهم في مشاركة في كيفيات إعداد الجرد الوطني للمنتوجات الكيميائية و المواد الخطيرة[3]

### 2- المديرية الفرعية للنفايات المنزلية وما شابهها

تؤدي دور كبير و محوري في عمليات تسيير النفايات المنزلية من خلال مساهمتها في إعداد النصوص وتحديد القواعد الثانوية وقيامها أيضا بالمبادرة إعداد المواصفات والدراسات التقنية لتسيير ومعالجة النفايات المنزلية وما شابهها وكذلك قيامها بعمليات الإتصال من منشاءات معنية بكل الدراسات بالإضافة إلى أعمال التي من شأنها تؤدي الى تعميم التقنيات الجديدة لضمان السير الملائم لتسيير و ثتمين النفايات المنزلية.[4]

---

[1] - قانون 07.12 قانون الولاية مرجع سابق المادة 77 ص16.

[2] – المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 357.07 المؤرخ في 18 نوفمبر 2007 المتضمن تنظيم المفتشية العامة في وزارة العمرانية والبيئة والسياحة الجريدة الرسمية العدد 73. ص06

[3] – المادة 2 من المرسوم التنفيذي 351.07 مرجع سابق ص08.

[4] – المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 351.07 مرجيع سابق ص07.

### 3- المديرية الفرعية للتكنولوجيات النظيفة و تتمين النفايات والمنتوجات الفرعية

تقوم هذه المديرية وبالتنسيق مع قطاعات المعنية في إقتراح وسن نصوص التنظيمية التي بإمكانها أن تساعد على إستخدام المواد أولية وقيامها ايضا بتشجيع الأعمال المشجعة على إعتماد تقنيات بيئية جديدة وكذلك أيضا مساهمتها على إسترجاع النفايات والمنتوجات الفرعية وتثمينها إقتصاديا عبر ترقية وإستخدام التكنولوجيات النظيفة و هذه المهام تكون بالإتصال مع القطاعات المعنية في هذا المجال[1]

### 4- المخطط الولائي لتسيير و دمج النفايات المنزلية وما شابهها

يتضمن المخطط الولائي لتسيير المدمج للنفايات المنزلية وما شابهها و النفايات الهامدة خصوصا بعد موافقة عليه من طرف الوالي المختص إقليميا في مايلي : [2]

جرد و إحصاء أنواع وكميات ومصادر النفايات المنزلية وما شابهها التي يتم معالجتها عن طريق التتمين بالدرجة الأولى وأيضا وجود المنشأت الملائمة.

جرد الأنظمة والأجهزة جمع ومعالجة و فرز هذا الفئة من النفايات من أجل ضمان جودة و مستوى عال من الحماية البيئية مع مراعاة الوسائل المالية والمادية وأيضا الإجرءات المرافقة الأساسية والضرورية لتنفيذها

تجب تحديد مسيري وتحديد مسؤوليات هذا النوع من النفايات

تحديد الأوعية العقارية الضرورية و اللازمة لمنشأت النشاطات ومعالجة و رسكلة هذا النوع والصنف من النفايات وتتمينها.

مخطط واسع وشامل لتثمين وفرز و رسكلة هذا الصنف من النفايات.

إشراف وتنظيم فروع ومعالجة هذا النوع والصنف من النفايات.

يجب أن ينظم هذا المخطط بالنسبة للولايات التي تقع في الساحل وكيفية التكفل بالنفايات البحرية

## الفرع الثاني : دور البلدية في مجال تسيير النفايات

البلدية وبإعتبارها هيئة مختصة للتنمية المحلية فهي الأقرب للمواطن ووجدت لتكون أساسا لخدمة المجتمع والسهر على تسيير شؤونهم و تحسين أوضاعهم الصحية والإجتماعية ودورها في المحافظة على سلامة المحيط وجعله خال من النفايات.

[1] – المادة 02 المرجع نفسه ص08.

[2] – المادة 33 مكرر 1 من القانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سابق ص20.

## أولا : مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال تدوير النفايات.

نص قانون البلدية فإن رئيس المجلس الشعبي تحت وصاية الوالي ومن صلاحياته في مجال تسيير النفايات السهر على نظافة الطرق والمناطق السكانية و الحرص على تنفيذ الإحتياطات والتدابير الوقائية وذلك حسب الصلاحيات الممنوحة له بموجب قانون البلدية[1]

رئيس المجلس الشعبي ههو الوصي على إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات بحيث يجب أن يكون مطابق للمخطط الولائي للتهيئة و الإقليم و الذي تتم المصادقة عليه من طرف الوالي المختص إقليميا[2] حسب نص المادة 31 من قانون 19.01.

## ثانيا : مهام المجلس الشعبي البلدي في تسيير النفايات

وضع القانون 19.01 مضمون الخدمات العمومية المبنية في نص المادة 34 في محتواها

وضع أنظمة لفرز النفايات وما يماثلها و جمعهم لفرص تتمينهم

تجمع النفايات العامة بكميات محدودة عن الأشغال المنزلية بالإضافة إلى نفايات الضخمة ومنتوجات الطرق العامة والأسواق ونقلها ومعالجتها بطريقة ملائمة.

وضع أجهزة دائمة لإعلام السكان بأثار النفايات المضرة بالصحة العمومية والتدابير الوقائية من هذه الأثار.

وضع إجرءات تحفرية لغاية تطوير نظام فرز النفايات [3]

## ثالثا : المخطط البلدي لتسيير النفايات

تهدف هذه الإستراتجية إلى تحقيق تنسيق كامل بين الهيئات ومؤسسات الحكومية وذلك بالرقابة إدارة النفايات مخلفات المنزلية ومن أجل الحفاظ على بيئة وحماية المصادر والموارد من الإستنزاف والهدر نحتاج إلى إدارة بيئية متماسكة بمشاركة هذه الجهات

وعلى هذا الأساس ولضمان التخطيط البيئي إعتمد المشرع الجزائري القانون 19.01

[1] – المادة 88 من قانون البلدية رقم 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية , الجريدة الرسمية العدد37 ص15

[2] – المادة 31 قانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سابق ص14.

[3] – المادة 34 قانون 19.01 متعلق تسيير النفايات و مرجع سابق ص14.

وقام أيضا بتعزيزه بالمرسوم التنفيذي 205.07 المتضمن إجراءات وكيفيات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات[1]

## أ-مراحل إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات

طبقا لأحكام القانون رقم 19.01 يعد المخطط البلدي لتسيير النفايات وما شابهها تحت وصاية رئيس المجلس الشعبي البلدي ..[1]

يعرض مشروع المخطط البلدي لتسبير النفايات بمجرد إعداده على المواطنين بمقر البلدية لمدة شهر قصد إطلاع عليه يتعين على البلدية بوضع سجل مرقم تحت تصرف المواطنين لتدوين أرائهم المحتملة.

إستعانة بوكالة الوطنية للنفايات للخدمات عند تسوية المخطط البلدي لتسيير النفايات وأيضا لتنفيذه و إطلاع عليه والتي تكون على أساس إتفاقية مع رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني.

عند نهاية المدة المقررة في نفس المادة 4 والأخذ بأراء المواطنين يتم إرسال مشروع المخطط البلدي إلى المصالح الولائية لإبداء الرأي فيه ودراسته.

قيم دراسته والموافقة على هذا المخطط البلدي لتسيير النفايات وما شابهها خلال مداولات المجلس الشعبي البلدي و مصادقة عليه من طرف الوالي دو إختصاص إقليمي طبقا للمادة 2 من مرسوم التنفيذي 205.07 المتضمن كيفيات وإجراءات إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و نشره ومعالجته عن طريق الصحافة يتم إعلان المواطنين بقرار المصادقة على المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها .

و في الأخير تتم مراجعة المخطط البلدي بعد المصادقة عليه من طرف رئيس مجلس الشعبي البلدي في أجل أقصاه 10 سنوات و يمكن مراجعتها إذا ما إقتضى ذلك.[2]

## ب- نموذج المخطط البلدي لتسيير النفايات وما شابهها.

يتضمن هذا النموذج المخطط البلدي لتسيير النفايات ثلاثة أجزاء.

---

[1] – ملاح حفصي , فاتن صبري سيد الليثي , المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية كألية ضبط لحماية البيئة في الجزائر – مجلة الباحث للدراسات أكاديمية صادرة عن جامعة جيلالي اليابس بلعباس المجلد 07 العدد 02 , 2020 ص308.

[2] – المواد من 04 إلى 09 من المرسوم التنفيذي رقم 07 , 205 المؤرخ في 30 يونيو 2007 يحدد كيفيات و إجراءات المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها و نشره و مراجعته الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 الصادر أول جويلية سنة 2007 ص08

## الجزء الأول : التنظيم الحالي لتسير النفايات في إقليم البلدية

**1.** تحديد الأنشطة الحضرية المنتجة للنفايات الهادمة و المنزلية وما شابهها

**2.** خصائص النفايات المنزلية وما شابهها :

- التحليل الكمي للنفايات والمقصود بها كميات التي تنتجها العائلات والنشاطات التجارية وكذلك مؤسسات البشرية
- التحليل النوعي للنفايات نتيجة العوامل الفيزيائية وكيميائية ( القدرة الحرارية دنيا ، رطوبة )
- و جمع بينهما التحليل الكمي والنوعي النفايات.

**3.** فحص هيئة تنظيم المصالح المكلفة بتسيير النفايات.

- بدأ بعدد المستخدمين ومؤهلاتهم
- تقسيم الكلفة الحالية لجمع المخلفات والنفايات ومعالجتها ونقلها

**4.** قيام البلدية بعملية الجرد وتحديد المواقع ومنشأت المعالجة موجودة في إقليمها.[1]

## الجزء الثاني : المخطط الجديد المنظم لتسيير النفايات.

1- يتعين تقدير التطور الكمي والنوعي للنفايات المنزلية وكذا النفايات الهادمة وذلك بإعتبار النمو الديموغرافي وكدا إمكانية تصغير وتقليص إنتاج النفايات عند مصدر

2- إيجاد الخيارات المتعلقة بأساليب وأنظمة جمع النفايات ونقلها وكيفية فرزها مع ضرورة مراعاة الإمكانيات المالية وإقتصادية و إدخالها حيز الخدمة لا سيما :

- أوقات فرز النقابات وجمعها و تتمينها كما يجب
- ضرورة القسمة الملائمة للبلدية في مختلف القطاعات
- يجب توفير الوسائل البشرية لكل قطاع لجمع النفايات مع إنتباه وأخذ بعين الإعتبار إختلاف التضاريس وطبيعة السكن.
- من غير الممكن إدخال نظام الجمع الإنتقائي للنفايات وتحديد مختلف الوسائل المناسبة للعمل بها خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات التحسيس والإعلام

[1] – ملحق نموذج المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها الجزء الأول تابع للمرسوم التنفيذي 205.07 مؤرخ في 30 يونيو سنة 2007 مرجع سابق ص09.

- من مهم تطوير وتقدير الإمكانيات اللازمة لمعالجة النفايات وبالتالي إعطائها أولويات تكون محددة لإنجاز مرافعة ومراكز جديدة لفرز النفايات و معالجتها و إزالتها.

**الجزء الثالث :** تطوير الإستثمارات ضرورية و اللازمة لتنفيذ المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية[1]

## المبحث الثاني : الآليات القانونية لتسيير النفايات والتحديات التي تواجهها

لتحقيق التسيير المستدام والمحافظة على البيئة وضع مخاطر النفايات التي تعود بالسلب على الصحة العامة أولى المشرع الجزائري إهتماما كبيرا بعد الموضوع فقام بتكريس مجموعة من الأليات القانونية للحد من التلوث التي تسببه النفايات بمختلف أشكالها فنجد أن هناك أليات وقائية و وسميت هكذا لأنها أيضا أليات قبلية قبل صدور الضرر في حال إعتبارها غير مكملة نذهب إلى اللجوء إلى الأليات الردعية [2]

كانت النفايات تتسير بطريقة مباشرة من طرف الهيئات الإدارية فإنها تعاني من المعوقات التي تمنع تقدم والتطور بالنسبة للدول التي في طريقها للنمو والتي سوف تنطرق إليها :

### المطلب الأول : الأليات القانونية لتسيير النفايات من القانون الجزائري

من أجل المحافظة على البيئة إعتمدت الجزائر على عده أليات التي من شأنها أن تساندها في تدعيم قرارتها وإستراتجياتها في تحقيق سبل فعالة لإدارة النفايات حيث نجد :

#### الفرع الأول : الآليات الوقائية لتسيير النفايات

يمكن القول أيضا بالأساليب الوقائية هي أيضا بمثابة أليات قبلية وذلك لتفادي وقوع تخالف في النصوص قانونية التي لها علاقة بالبيئة عامة و النصوص قانونية خاصة متعلقة بتسيير النفايات ومتمثلة في :

**أولا: الترخيص**

لا يمكن أن تتم معالجة النفايات إلا في منشأت خاصة بحيث تكون مرخصة لها من قبل السلطات المختصة أي الوزير الوصي بالبيئة وذلك وفقا للأحكام التنظيمية المأخوذ بها[3]

---

[1] – ملحق نموذج مخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها الجزء الثاني و الثالث – تابع للمرسوم التنفيذي 205.07 مؤرخ في 30 يونيو سنة 2007 مرجع سابق ص09.

[2] – براش حسنة – بن معمر جويدة تسيير النفايات في القانون الجزائري مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص قانون إداري جامعة بجاية كلية الحقوق و العلوم السياسية 2019 ص63.

[3] – سامية العايب النظام القانوني لتسيير النفايات في الجزائر حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية العدد 23 الجزء الثاني 2018 ص87.

كما تخضع جميع أنشطة تصدير النفايات إلى الدول الأخرى إلى ترخيص سابق من الوزير الوصي بالبيئة وتهيئة الإقليم لكل من تحققت فيه الشروط الآتية

ضرورة إحترام القواعد ومعايير والرسوم المتفق عليها دوليا.

عقد مكتوب يقدم بين المتعامل الاقتصادي ومركز المعالجة

تقديم عقد تأمين شامل على كافة الضمانات المالية اللازمة

تقديم وثيقة حركة موقعة من طرف الشخص الوصي بعملية النقل عبر الحدود

تقديم وثيقة بلاغ موقعة عليها الموافقة المسبقة للسلطة ذات إختصاص في الدولة المستوردة وأيضا تزامن الترخيص بالعبور مع وضع الأختام على جميع الحاويات عند مباشرة دخولها الإقليمي الوطني.

تشجيع إنشاء مؤسسات كبرى أو مصغرة في هذا المجال.[1]

## ثانيا : الإلزام

تدور هذه الآلية الى إلزام الجهات وأفراد بالعمل أشياء إيجابية لمنع حدوث تلوث ويؤخذ هذا الإلزام عدة أشكال ومن أهمها الإمتناع عن القيام بالعمل أو قيام به أو إصلاح أو اعادة الحال إلى ما كان عليه[2]

و من سبب صور الإلزام التي نص عليها القانون 10.03 متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في نص المادة 57 منه : كل ربان التي يحمل في سفينته مواد وبضائع خطيرة أو ملوثة ويقوم بالعبور من المياه التابعة لـ دولة الجزائرية أن يبلغ على كل حادث يقع في طريقة من شأنه أن يهدد ويفسد الوسط البحري للسواحل الوطنية[3]

أما في إطار تسيير النفايات في قانون 19.01 له الزام كل حائز أو منتج للنفايات بإتخاذ كل التصرفات المطلوبة لتفادي إنتاج النفايات بأقل حد ممكن من أجل اعتماده على تقنيات أكثر نظافة ومنتجات أقل إصدار للنفايات وكدا إمتناع عن تسويق مواد غير قابلة للإنحلال البيولوجي والتي من شأنها تشكل خطرا على الإنسان وأيضا إزالة هته النفايات بطريقة عقلانية لا تمس بالبيئة[4]

---

[1] - القانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها المادة 26 مرجع سابق.

[2] – بن أحمد عبد المنعم وسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائير أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق جامعة الجزائر 2009 ص90.

[3] – مادة 57 من قانون رقم 10.03 التنمية المستدامة مرجع سابق.

[4] – قانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مواد 08.07.06 المعدل و المتمم بقانون 02.25 مرجع سابق ص 11

**رابعا : المنع**

إن آلية المنع تعتبر من أهم الوسائل وأليات القانونية التي من الممكن أن تستعملها الهيئات الحكومية وتدخل ضمن الإمتيازات الممنوحة إليها في إطار التنظيم الإداري البيئي وكوسيلة نشطة في حماية النظام البيئي مع مختلف الإنتهاكات التي تتعرض لها، بالأخص في إطار التلوث بالنفايات المنزلية[1]

كما أشار إليها المشرع الجزائري في إطار قانون 10.03 بإستعماله لأالية المنع وذلك من خلال منع كل صب أو رمي النفايات أيا كان نوعها في الحياة التي تعتبر المخصصة لإعادة تزويد أقسام و سراديب جذب المياه الجوفية[2]

كما أشار قانون 19.01 في نص المادة 20 أنه يمنع إيداع و غمر و طمر النفايات الخطرة الخامة في غير المواقع و منشأت و الأماكن المخصصة لها.[3]

في الأخير إن ألية المنع تعتبر من أهم الأليات التي يمكن أن تستخدمها الإدارة المختصة و الي تدخل ضمن إستحقاقات عمليات التنظيم البيئي و الإداري.

لكن وحدها ألية لا تكفي فالتجاوزات على البيئة في تزايد مستمر بل يقتضي وجود أليات أخرى تؤدي بدورها في حماية النظام البيئي من مشكلة النفايات.[4]

**الفرع الثاني : الآليات الردعية لتسيير النفايات**

حماية حقيقية للبيئة و للحفاظ عليها لا بد من وجود إجراءات تساهم في التقليل من الأثار الناجمة عن مخلفات النفايات التي يقوم الانسان بفرزها من خلال ممارسات التي يفعلها يوميا و المتمثلة في نفايات ناتجة عن مختلف بقايا المستعملة

أولا، المسؤولية الادارية عن الأمزار الناتجة عن النفايات :

تقوم الادارة الله المسؤولة من تعريف عن اقرار الناتجة عن النفايات وكيفيه الوقاية منها سواء كان ذلك نائج من خطأ الادارة واو دون خطا رولك رغم العهود التي تبدلها الادارة للحد من مختلف اشكال المخاطر ناتجة عن منه العديدي النفايات.

---

[1] – محنفر محمد أليات قانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون العام كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سطيف 2015 ص55.

[2] – مادة 51 من قانون 10.03 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مرجع سابق ص15.

[3] – قانون 19.01 يتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سابق ص20.

[4] – مخنفر محمد أليات قانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري مرجع سابق ص56.

## أولا : تعريف المسؤولية الادارية

تعد المسؤولية الإدارية ضمانة ووسيلة قانونية مهمة لضمان حقوق الأفراد وحرياتهم وتسهيل تعويض الأضرار التي قد تصيب البيئة خاصة في المراحل التي يعجز الأفراد عن إثبات الخطأ في مواجهة المسؤول المتسبب في حالة ضرر للبيئة عن طريق النفايات لا شك انا إدارة تحظى من عدة الصلاحيات المأخودة من القانون العام ولها أيضا مسؤولية حماية وتنفيذ القوانين وإشباع الإحتياجيات العامة.[1]

## ب- أنواع المسؤولية الادارية

ينتج عن مسؤولية الإدارة وذلك بسبب الأضرار السلبية التي تقوم بها النفايات عن وجود نوعين من مسؤولية و التي تكون طرفا فيها نتيجة الخطأ أو أن تكون على أساس المخاطر أي بدون خطأ منها و يكفي أن تقوم الإدارة المعنية بالتعويض عن الأضرار اللاحقة.

### 1. المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ :

المسؤولية الإدارية تقوم على ثلاثة أركان رئيسية الخطأ بإعتباره إخلال بالإلتزام بين الإدارة والموظف يمس بحق الغير أما الضرر و هو الأذى الذي يلحق لشخص نتيجة فعل غير مباح منبثق عن الإدارة في الأخر العلاقة السببية هي الصلة بين الخطأ المرتكب و الضرر الحامل و في إطار الأمن البيئي أن الضرر صادر عن التلوث من طرف مختلف النفايات له طابع خاص لسيما سعي الإدارة في توفير قدر وافي من الوقاية من أجل الحماية البيئية و مع إمتلاك الإدارة سلطات شاسعة و ذلك بموجب أحكام القانون العام الذي يجعلها مسؤولة عن الوقاية و الحماية للبيئة و من واجبها أيضا تحمل مسؤولية عن أي حظر محتمل يصيب النظام البيئي سواء كان صادر من خطأ مرفقي أو من تصرفات موظفيها مدامت هي قائمة عل تنظيم و إدارة المؤسسات العامة.[2]

---

[1] – غربي أحسن مسؤولية الإدارية عن أضرار التلوث مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الوطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات , كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قالمة 2015 ص01-02

[2] – زرقاء ليماه طباش ليلة إدارج البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية , مذكرة نيل شهادة الماستر في الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2015 ص70.

و من ملاحظة أغلب التشريعات لم تعطي تعريف للخطأ و لكن مجهودات و محاولات الفقه و القضاء تختلف في التعاريف للخطأ بصفة عامة فعرفه الفقيه Chapus وهو الإخلال بإلتزام سابق مع توافر الإدراك، وعرفه أيضا الفقيه Planiol في قوله : عدم الوفاء بإلتزام السابق[1]

## 2. المسؤولية على أساس المخاطر :

إذا كانت المسؤولية الإدارية في القاعدة العامة تقوم على مبدأ الخطأ المرفقي وبإمكان أيضا تحميل المسؤولية على قاعدة و أساس المخاطر أي بدوي أن تثبت خطأ الإدارة بل يكفي تأكيد وجود علاقة تربط بين نشاط الإدارة و الضرر الذي أصابه المتضرر[2]

لقد إزهدرت الحياة الإقتصادية والحياة الحديثة حيث كانت في السابق يغلب عليها الطابع الزراعي للجوء إلى أساليب قديمة والأن تنتقل إلى حياة يستخدم فيها الطابع التكنولوجي مثل الألات الميكانكية ومختلف الإختراعات العلمية[3] الأمر الذي سمح بطغيان الجانب التكنولوجي في الحياة اليومية مما سمح للخطر قائم في إستعمال الإختراعات والألات أكثر وقوعا تحققا وذلك مما جعل ركن الضرر الناجم عن المسؤولية التقصيرية بارز وواضح على ركن الخطأ فتبعه قول الفقيه في نظريته :

" من إبتكر تبعات تكتسب من مغانمها يتعين عليه أن يتحمل عبئ مغارمها و تعني بذلك أي من أنشأ أعمال و قرارات سينال فوائد و مكاسب تأتي من هذه الأعمال لكن بالمقابل عليه أن يتحمل الأعباء و التكاليف التي تنجم عنها[4]

تتعلق مسؤولية الإدارة على أساس مخاطر فيكن أن تبنى على أساس النشاطات الخطرة حيث يمكن أن تعتبر هذه البرامج و الأنشطة التي تستخدم معدات خطيرة بطبيعتها حيث أنها تتطلب دقة كبيرة في فرزها[5]

---

[1] – مدين أمال منشأت المصنفة لحماية البيئة مذكرة نيل شهادة ماجتسير في الحقوق تخصص قانون العام كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أب بكر قايد تلمسان 2013 ص258.

[2] – بعلي محمد الصغير الوجيز في المنازعات الإدارية دار للنشر و التوزيع عنابة 2002 ص152.

[3] – قاسمي محمد " الأليات القانونية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر " مذكرة نيل شهادة ماجستير في القانون العام كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد دباغين سطيف 2 , 2016 ص82

[4] – عوابدي عمار " نظرية المسؤولية الإدارية دراسة تأصيلية و مقارنة الطبعة الرابعة مطبروعات الجامعية , الجزائر , 2012 ص110.

[5] – قاسمي محمد " الأليات القانونية لحماية البيئة من التلوث الصناعي " مرجع سابق ص89

### ج- إقرار المسؤولية بالنسبة لحائز النفايات.

تعتبر النفايات من أكبر التحديات التي قد تواجه الدول من الوقت الحالي ولذلك يمكن إبراز و إثارة هذه المسؤولية عندما يتعلق الأمر بالأضرار الناتجة والتي تخلفها المؤسسات الصناعية وفي هذه الحالة يمكن إعتبار أن هذه المنشأة حائزة للنفايات[1] بالرجوع إلى قانون 01 المتعلق بتسيير النفايات ومعالجتها و إزالتها و هذا في مادته 16 يجب على كل الحائزين النفايات الخاصة و منتجي لها العمل أو الضمان تسيير نفاياتهم وذلك عن طريق حسابهم الخاص [2] يلزم حائزو أو منتجوا النفايات الخاصة خطيرة بأخذ تصريح للوزير الوصي والمكلف بالبيئة والذي يكون مضمونه معلومات متعلقة بكمية و خصائص وطبيعة النفايات و قيام بإجراءات العملية لتفادي إنتاج هذه النفايات بأعلى نسبة ممكنة[3] وتوجد مجموعة عديدة من الإلتزامات تكون على رأس و عائق حائز أو منتج للنفايات و هي [4]: ضمان تتمين النفايات الناجمة عن المواد التي يسوقها وينتجها أو يكون بإستردادها من خلال إلتزام بالعمل وفقا بما يسمح به قانون

الإلتزام بعدم إستخدام عناصر خطرة في إنتظار وصناعة مواد تغليف

الإلتزام بعدم تعريض حياة الأشخاص لخطر الضرر عند تتمين النفايات

الإلتزام بعدم مزج أو تداخل النفايات الخاصة الخطيرة مع مختلف النفايات الأخرى

الإلتزام بعدم العمل أو تسليم النفايات الخاصة الخطيرة للأشخاص غير مخول لهم بمعالجته ذلك حفاظا على سلامة البيئة وأيضا حماية للصحة العامة.[5]

### ثانيا : العقوبات المترتية على مخالفة الإجراءات المتعلقة بإدارة وتسيير النفايات

تتنوع الوسائل التي يستخدمها ويستعين بها الإدارة الجزائرية نتيجة مخالفتها لإجرءات تسيير النفايات حيث أنها تختلف بإختلاف درجات المخالفة الذي يقوم بها الشخص المعنوي والطبيعي وتكون في إنقطاع و إيقاف وقتي إلى غاية تعهد إلتزام بالنسبة للمنشأت ومؤسسات الإقتصادية من أجل تسيير الحسن للنفايات وأيضا مطابقتها لنصوص وقواعد قانونية التي ينص عليها القانون 19.01 متضمن تسيير النفايات وفي

---

[1] – براش حسنة بن معمر جويدة مرجع سابق ص70

[2] – المادة 16 قانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات مرجع سابق ص12

[3] –المادة 21 معدلة و متممة للقانون رقم 02.25 مرجع سابق ص2019

[4] – برحماني محفوظ تسيير النفايات في إطار حملة مستهلك مجلة البحوث و دراسات القانونية جامعة البليدة 2012 ص313

[5] – مرجع نفسه ص313

حالة عدم مطابقتها تلجأ الإدارة إلى عقوبة سحب الترخيص ووقف النشاط وتوقيع العقوبات المالية و تأخذ مظهر الحماية البيئية في رداءة تسيير النفايات ومبدأ الملوث الدافع[1] بالإضافة أيضا إلى العقوبات الجزائية المنصوص عليها في قانون 02.25

## 1- الإجزاءات الإدارية

### أ- إخطار وقف النشاط :

يعتبر الأسلوب من الأخطار ووقف النشاط من الأحكام والإجرءات الأولية التي تعتمدها الإدارة في حال الإخلال بالقواعد وأحكام القوانين في حين أن إخطار يعتبر نبيه نحو الشخص المعني لإصدار مختلف الوسائل والتدابير اللازمة أما وقف النشاط هو إجراء يتم اللجوء إليه في حالة وقوع تهديد أو خطر.

**1- الإخطار :**

يعتبر الأخطار أسلوب من أساليب الأقل شدة في الجزاء الإداري ويمكن تلخيصه في تنبيه الإدارة للشخص المعنوي والطبيعي المخالفين وذلك بتقييد كامل التدابير التي يجعلها لازمة ومطابقة للمقاييس القانونية المأخوذ بها من أجل حماية البيئة في إطار تسيير النفايات...[2]

حيث أن الإخطار يعتبر من أسهال وأبسط الإجرءات التي من خلالها يلجأ إليها الجهات والأجهزة الإدارية في المخالف لأحكام و النصوص القانونية المعمول بها ويضمن توعية بخطورة المخالفة وجسامة الخطأ التي قد تترتب في حالة عدم الإمتثال و عليه يعد الإخطار مقدمة من مقدماء في الجزاء القانوني[3] وأحسن مثال عى أسلوب الإخطار حسب ما جاءت به المادة 48 من القانون 19.01 إذا ما شكل إستغلال منشأة لإصلاح النفايات ومعالجتها إضرارا و عواقب خطيرة على الصحة العمومية تأمر السلطة الادارية بإصلاح هاته الأوضاع وفي حالة عدم المثول تتخذ السلطة للإجراءات التحفظية اللازمة وتوقيف حساب المسؤول أو هذا النشاط المجرم[4]

و في الأخير نجد أن لأسلوب الإخطار له دور فعال و مهم مع تذكير على خطورة الضرر القادم عن طريق ممارسة نشاط ما و يعتبر كونه مرحلة من مراحل الردع[5]

---

[1] – سامية العايب مرجع سابق ص 100-101

[2] – سامية العايب مرجع نفسه ص101

[3] – سايع تركية , حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري مكتبة الوفاء القانونية , الجزائر 2014 ص134.

[4] – قانون 19.01 متعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها مرجع سابق مادة 48.

[5] – طواهري سامية , قاسمي فضيلة مرجع سابق ص54 – النظام القانوني لتسيير النفايات

### 2- وقف النشاط :

وقف النشاط يعتبر جزاء من الجزاءات الأكثر صلابة من أسلوب الأخطار تذهب إليها الإدارة في حالة رفض المعني عدم المتول ومخالفة القانون موقف النشاط وهي عبارة عن فعل تلجأ اليها الإدارة في حالة وقوع ضرر أو خطر وذلك بفعل المنشأت ومؤسسات ومشروعات الصناعية والتي يكون تأثيرها سلبا على الأمن البيئي وذلك بفعل الأدخنة والجزئيات الكيميائية المنتشرة في الجو وعلى المحيط البيئي مما يؤدي إلى تلويثه وإحساس بالصحة العمومية[1]

وقف النشاط هو جزاء إيجاب يتسم بالسرعة في إيقاف التلوث ووضع حد للأضرار البيئية للإدارة و كامل الحق في إستخدامه وقد يكون الغلق مؤقتا لعدم المتول للإخطار كما يمكن الغلق لصاحب المشروع من أجل إتخاذ جميع الإحتياطات لمنع تسريب الملوثات من المشروع.[2]

المشرع الجزائري يستخدم مصطلح " الإيقاف " في حين المشرع المصري يستخدم مصطلح " الغلق " وهذا ما أثار جدل فقهي كبير بخصوص طبيعة القانونية للغلق الحقون إذا أن هناك من يزعم بأن الغلق ليس بعقوبة إنما هو مجرد تدابير قانونية في حين يرى طرف الآخر بأن الغلق يجمع بين العقوبة الجزائرية والتدبير الوقائي في القانون العام في حين ما يمكن إستنتاجه من هذا الجدل هو أن الغلق هو بمثابة وقف الإداري للنشاط كله أو طرف منه وذلك بمقتضى قرار إداري و لا يعنى به الوقف الذي يقوم بمقتضى حكم قضائي[3]

### ب- سحب الترخيص :

يعتبر سحب الترخيص هم أبرز وأهم الطرق ووسائل الإدارية وذلك لما حققه من حماية سابقة على الوقوع الإعتداء لهذا يعتبر سحب الترخيص من السلطة التي خولها المشرع من أخطر الجزاءات الإدارية[4]

---

[1] – العايب سامية مرجع سابق ص102

[2] – براش حسنة بن معمر جويدة مرجع سابق ص73.

[3] – أسياخ سمير دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة في الجزائر أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في قانون العام – تخصص الجماعات الإقليمية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2016 ص131

[4] – بن قرى سفيان الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر مذكرة مقدمة نيل إجازة المدرسة العليا للقضاء 2005.2002 الجزائر ص67.

يقصد به في القانون الإداري انها للقرار الإداري بأثر رجعي كأنه لم يوجد أصلا في حين السلطات الولائية والرئاسية المختصة هي من تقوم بسحب القرار.[1]

### ج- العقوبات المالية :

عرفت السياسة البيئية في الجزائر تغيرا عميقا إثر التحول الذي قامت به لضمان التسيير الأحسن للنفايات حيث شرعت بوضع مجموعة من القواعد القانونية ذات العلاقة بحماية البيئة بداية من فترة التسعينات إلى إلقاء اللوم على ملاك الأنئطة المضرة بالبيئة حيث تشمل الجباية البيئية و مبدأ الملوث الدافع.

### 1- الجباية البيئية :

الجباية البيئية تعتبر وسيلة إقتصادية تساعدنا على معالجة المصائب و المشاكل البيئية وتهدف لإستعاب الأضرار التي يتسببون بها للبيئة وأيضا تشجيع تحفيزللأشخاص و هيئات على تبني الأنشطة المستدامة بينيا في حين أن الجباية البيئية تعتبر مجموعة من الإجراءات والضرائب التي لديها تأثير على النظام البيئي ومن أجلها يتم إلزام الجباية البيئية بالتعويض عن الضرر والأدى الذي يكون سببه الملوث لغيره[2]

في حين أكدت وزارة البيئة أن الجباية التي تفرض يكمن هدفها في توعية وزرع ثقافة إحترام والحفاظ على البيئة من المجتمع من أجل تدخيل عائدات مالية إضافة إلى ذلك نجد أنه في كل سنة يقوم المشرع بإصدار قوانين و مواد ذات علاقة بالبيئة وإنما يدل على شيئ واحد ألا و هو إلتزام المشرع الجزائري على مواكبة الأمور التي تتطلبها العصرنة بما تحله و تضرره من مشاكل.[3]

إصدار مجموعة من الرسوم والضرائب البيئية للحد من مختلف أنواع التلوث من خلال إتباع لطريق الإصلاح الجبائي الأخضر الذي قامت الجزائر بإعتماده لتسيير النفايات في الشق الجبائي و يحتوي مجالات معينة

جباية النفايات الحضرية الموجودة في المنازل

جباية تسيير النفايات التي تمس الجانب الصناعي مثل المواد الكيميائية والبطاريات

و في الأخير جباية النفايات التي تكون على إرتباط بالنشاطات الإستشفائية[4]

---

[1] – حوشين رضوان الوسائل القانونية لحماية البيئة و دور القاضي في تطبيقها مذكرة نيل إجازة المدرسة العليا للقضاء الجزائر 2003.2006 ص49.

[2] – بن أوصيف إيمان الجباية البيئية في ظل التشريعات الداخلية لتسيير النفايات مداخلة ألقيت بمناسبة ملتقى وطني حول : النظام قانوني لتسيير النفايات كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2015 ص02

[3] – العايب سامية مرجع سابق ص104

[4] – عمر صخري و عبادي فاطمة الزهراء دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الإقتصادية مجلة الباحث جامعة قصادي مرباح عدد 02 الجزائر 2012 ص159

وفي الأخير يمكن تعريف الجباية على أنها منتوج إقتصادي له أهمية كبيرة يقدس بصفة كبيرة الهيكل الإجتماعي والإقتصادي لتطور المجتمع لكونه وسيلة وأداة يمكن إثارها على المستوى الكلي و الجزئي و تعتبر أيضا من أهم الأدوات التي لها طابع إقتصادي يسمح بمعالجة المشاكل البيئية لذلك الحكومة والسلطة الجزائرية قامت بتبني إستراتجيات يسمح لها بالتأثير على جانب البيئي ووضع حد و إيقاف الحد من التلوث وذلك عن طريقة بما يعرف بالجباية البيئية التي تعتبر من أفضل وأنجح الوسائل لحماية النظام البيئي الحالي[1]

## 2- مبدأ الملوث الدافع :

الملك الدافع مبدأ نص عليه قانون 10.03 متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في مادته الثالثة وعرفته بأنه كل شخص يتسبب نشاطه في إلحاق أو إحداث ضرر بالبيئة يتحمل مسؤولية هذا الخطأ وذلك من أجل تفعيل كل تدابير التي من أجلها تضع حد للوقاية من التلوث وإعادة الأماكن إلى رحالتها الأصلية[2] يشمل مبدأ الملوث الدافع كافه التعويضات عن جميع الأضرار المباشرة التي يمكن أن تكون السبب للوقاية من خطر الأنشطة الخطرة وتؤدي إلى إلحاق الضرر والتي تشمل النشاطات شديدة التلوث المستمرة[3]

من خلال ما سبق : نستخلص مبدأ الملوث الدافع هو إمتثال كل شخص معنوي أو طبيعي للتدابير و الإجراءات التي تعد ضرورية لوقوع إجتناب ولتفادي الفساد النظام البيئي وتلويثه وإحترام كافة القواعد والقوانين المحددة من طرف الهيئات والسلطات من ذوي الإختصاص.

### العقوبات الجزائية :

نص على مجموع العقوبات في إطار قانون 19.01 المتعلق بتسيير النفايات المعدل والمتمم قانون 02.25 حيث نصت المادة 53 بأن الشرطة المكلفة بحماية البيئة تتولى عملية البحث ومعاينة مخلفات وذلك طبقا لأحكام قانون 10.03 مؤرخ 19 جويلية 2003 متضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في التعديل الجديد بينما نصت المادة 55 يعاقب بغرامة مالية بعد تعديل من 2000 دج إلى 10.000 كل شخص طبيعي قام برمي أو أعمال النفايات المنزلية وما شابهها أو رفض إستعمال نظام جمع النفايات وفرزها كما نصت المادة 56 يعاقب بغرامة مالية من 20.0000 دج ال80.000 دج في تعديل الجديد كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أوي أي نشاط آخر

[1] – طواهري سامية قاسمي فضيلة – مرجع سابق ص ص 63.62

[2] – المادة 03 من القانون 10.03 متعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مرجع سابق صفحة 09

[3] – سايح تركية مرجع سابق ص106.

قام برمي أو إهمال النفايات المنزلية وما شابهها أو رفضض استعمال نظام جمع النفايات وفرزها كما نصت المادة 57 يعاقب بغرامة مالية من – 20,000 دج ال 90.000 في التعديل الجديد كل من قام بإيداع أو رمي أو إهمال النفايات الهامدة في أي موقع غير مخصص لهذا الغرض لا سيما في الطريق العمومي وفي المادة 58 يعاقب بغرامة مالية من 70000 إلى 140.000 في التعديل الجديد كل من لم يصرح بالنفايات الخاصة الخطيرة بحسب ما نصت المادة 59 في التعديل الجديدة إضافة عقوبة الحبس من 3 أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية من 150,000 دج إلى 1,200,000 كل من إستعمل منتوجات مرسكلة تشكل خطرا على الأشخاص في صناعة المغلفات المخصصة لإحتواء مواد غذائية مباشرة أو في صناعة الأشياء المخصصة للأطفال.

حيث شهدت رفع كبير في متسوى العقوبات المتعلقة بالغرامات المالية كإجراء ردعي لعدم القيام بالمخالفات. كما نصت عليه المادة 60 في تعديلها الجديد يعاقب بالحبس كم 6 أشهر إلى سنتين و بغرامة مالية من 300.000 دج إلى 1200.000 كل من أعاد إستعمال مخلفات المواد الكيمائية لإحتواء مواد غذائية مباشرة في حين أشارت المادة 61 في تعديلها الجديد الحبس من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة بقيمة 300.00 دج إلى 1200.000 كل من قام بخلط النفايات الخاصة الخطرة مع نفايات أخرى و كدا نصت عليها المادة 64 في تعديلها الجديد عقوبة الحبس من سنتين إلى 5 سنوات وبغرامة مالية من 1,200,000 إلى 3,000,000 كل من قام بإيداع نفايات خاصة خطرة أو رميها أو طمرها أو إهمالها في مواقع غير مخصصة لهذا الغرض كما تطرقت إليها المادة 66 تعاقب بالحبس من 5 سنوات إلى 10 سنين وبغرامة مالية من 3.000.000 إلى 6.000.000 كل من إستورد النفايات الخاصة بما في ذلك الغير قابله للتثمين وكل من صدر أو عمل على عبور نفايات خاصة خطرة مخالفة هذا القانون[1]

## المطلب الثاني : معيقات تدوير النفايات و الحلول المقترحة

تواجه عملية رسكلة النفايات العديد من المشاكل المتعددة تبطئ سيل تطبيقها و تطويرها بالرغم من نجاحها و أهميتها و لضمان نجاح تدوير النفايات لا بد من أن نؤمن على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يشرك في هذه العملية و له دور مهم فيها فالمسؤولية مشتركة بين المواطن و الجماعات المحلية و الهيئات الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني و الؤسسات الصناعية.

[1] – المادة 12 من القانون 02.25 المعدل و المتمم لمواد 53–66 من القانون 19.01 مرجع سابق ص21.20

## الفرع الأول : معيقات تدوير النفايات

يعد تدوير النفايات من أهم التدابير المجدية المتعلة بوضع حد لمشكل التلوث و تقليل الإستفادة و إستنزاف المصادر و الموارد الطبيعية لكن هذه المسألة تواجه الكثير من المعيقات من بينها [1]:

- عدم وجود نظام لفرز النفايات في مختلف دول العالم حيث تقوم عملية الفرز على ضرورة جعل الإستثمار ناجح و عدم جعلها من مسببات التلوث و تسهيل عملية فصلها.
- شهد إرتفاع لتكلفة جمع و نقل النفايات مما صعب رسكلتها و جعل إستثمارها غير مجدي من الناحية الإقتصادية
- غياب تام للأسواق التجارية التي تقوم على تنظيم بيع النفايات قابلة للرسكلة مما أدى إلى وجود سوق سوداء خاص ببيع النفايات الصلبة مثل النحاس , الورق أليمينيوم
- قلة القوانين و التشريعات التي تنظم ألية تدوير النفايات و أيضا الحقوق و الواجبات للمؤسسات و الجهات التي تقوم بعملية التدوير.
- وجود العديد من المؤسسات و الجهات التي تقوم بمنح التراخيص في دول العالم للإستفادة من النفايات مما يصعب مأمورية المستثمرين في هذا المجال من فرص الربح الكبيرة.
- إرتفاع كبير في تكلفة إرتفاع كبير في تكلفة إستيراد تدوير النفايات في الدول التي تسعى للتطور
- الخداع الذي يمارسونه التجار أثناء فرز و جمع النفايات قبل توجيهها للمصانع و منشأت فيقومون بتبليل الورق حتى يزيد من سمكه و أيضا زيادته في القيمة المالية
- غياب تام للصحافة و الإعلام للترويج لثقافة تدوير النفايات
- صعوبة الشديدة للمنتوجات المقلدة والمعاد تدويرها في تسويقها لعدم قبولها من قبل مستهلكين و هذا راجع إلى جودتها مقارنة بالمنتوجات الأصلية.
- قلة التحفيزات المعنوية والمادية التي تقوم بها الحكومات والدول وهذا من أجل تشجيع الدخول إلى إستثمار في التدوير النفايات.
- قلة الهيئات المدرجة في عملية تدوير النفايات مما يسبب إلى تشغيل وتسيير السيئ للمصانع والمنشأت.

[1] – محمد مسلم رابح أوكيل إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة و الأطر القانونية المنظمة لها مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات جامعة البويرة المجلد 03 العدد 05 . 2018 ص ص 180.179

- إغفال وتفريط في دور القطاع الخاص في العديد من الدول النامية في عملية تدوير النفايات
- نقص و إنخفاض نسبة التعاون والشراكة الدولية في العديد من الدول لوضع حد من مشكلة النفايات و كيفية تدويرها من خلال تبادل الخبرات الدولية في هذا لمجال.

المخاطر والتهديدات التي يتعرض إليها المستهلكون جراء قيام بعض المنشأت والمؤسسات بإعادة إستعمال زجاجات لتعبئة المواد الغدائية و كدا إستعمال قارورات البلاستكية من دون قيام بتطهيرها من كثير الفيروسات والأمراض.[1]

- عدم إحترام بعض المصانع ومنشأت لقواعد و القوانين و مقاييس التي تبني عليها وذلك من خلال قيام بعض من أشباه التجار بمزج المواد الخام الأصلية مع المواد الناتجة عن تدوير النفايات و هذا ما يجعل المستهلكين بإبتعاد عن هاته المنتوجات و يشوه مكانة هذه المصانع.
- غياب تام للسلطات ومرافق تابعة لتدوير النفايات قام بتكليف دولة الجزائر في العديد من مؤسسات مثال شركة سونلغاز وشركة السكك الحديدية ومؤسسة إتصالات الجزائر إلى خسائر مالية تجاوزت 5 مليار دينار نتيجة قيام المواطنين بسرقة كوابل النحاس الخاصة بنقل الكهرباء وسرقة الصفائح الحديدية لمحطات نقل القطار من أجل بيعها في أسواق السوداء أو حتى تجار النحاس والحديد و الذين بدورهم يقومون بإعادة تصديرها الخارج ورسكلتها وبيعها بأكثر أثمان.
- ضعف الوعي البيئي لدي المجتمع وأفراد.[2]

## الفرع الثاني : الحلول المقترحة لها

يعتبر تدوير النفايات من الحلول الفعالة للكف من التحديات لمواجهة التحديات البيئية و تحقيق للتنمية المستدامة وتتمثل في مجموعة من أليات والحلول وهي :

- يجب توفير هيئات و إطارات تنظيمية مختصة بتسيير الإستثمار في تدوير النفايات
- وضع إستراتجية واضحة المعالم على الصعيدين المحلي والدولي وبطريقة أخرى و تشجيع رسكلة التفليات بحيث تكون ملائمة من جانب البيئي وإقتصادي.

[1] – محمد مسلم رابح أوكيل , مرجع سابق ص180.

[2] – مرجع نفسه ص180

- توفير الأنظمة القانونية الخاصة بعملية تدوير التي تحدد واجبات تسيرها وأيضا تحديد العقوبات التي تتعرض إليها في حال مساسها للقوانين المؤطرة لها وعمل على انشاء مديريات و إدارات عملها مراقبة نشاط الهيئات و مؤسسات العاملة.
- العمل على تشجيع إستيراد التقنيات الحديثة التي تستخدم مواد التي تمت إعادة رسكلتها بدل من تصديرها مثل تشجيع إستيراد النحاس والعديد والعمل على رسكلتهم وإعادة إستخدامهم.
- تقديم حوافر مادية من قبل سلطات للمستثمرين في مجال تدوير النفايات كتوفير وسائل لجمع ونقل النفايات بصورة وأسعار معقولة وزيادة معيار الربح لضمان إستمرارية
- العمل إلى تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على الأجهزة الخاصة بالرسكلة

توفير قروض مالية للمستثمرين في مجال تدوير النفايات مع تمديد وقت و أجال التسديد

- يجب من طرف السلطات والهيئات الوطنية إنشاء مجموعة من صناديق المالية التي تعمل على المعاونة ومساعدة المؤسسات والجمعيات التي تعمل في مجال هذا
- تنفيد وتطبيق مبدأ الملوث الدافع وإلزام رقابة متطورة وجد صارمة على أنشطة مؤسسات التي تنتج المخلفات والنفايات من أجل العمل على رسكلتها و إستخدامها مرة اخرى من خلال ما يعرف بالتغذية العكسية[1]
- وضع إستراتجيات إعلامية واسعة هدفها نشر الوعي وثقافة الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع وذلك من تحسيسهم بخطر النفايات ودور تدوير النفايات للحد من درجة خطرها.
- العمل على تقليل من أسلوب دفن و حرق النفايات وذلك من أجل تشجيع الإستثمار في رسكلة والإستفادة من كمية كبيرة منها
- تشجيع المنتجات والملتقيات في الجانب البيئي على مستوى الجامعات و نشر ثقافة تدوير النفايات لدى طلاب وتبين الأهمية البيئية و الإقتصادية له.
- توثيق عقود شراكة مع الدول مبتكرة في مجال تدوير النفايات لنقل و مشاركة الخبرات.
- العمل على إنشاء أسواق منظمة لبيع المخلفات القابلة لعملية تدوير ومتمثلة في النحاس وأليمنيوم والصفحات الحديدية بشكل قانوني.

[1] – بكوش فهمية , تدوير النفايات الصلبة و أهمها البيئة الإقتصادية المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع للإقتصاديات البيئية و العولمة , جامعة الزيتونة الأردنية كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية 23.20 أفريل 2009 ص08.

- غرس ثقافة شراء منتوجات المصنوعة من أشياء مرسكلة من قبل مستهلكين من أجل مبادرة في تخفيض تراكم هذه النفايات الصلبة.
- تشجيع القطاع الخاص بنشاط تدوير النفايات كأن تفعل البلديات بمنح علاوات مالية و تنظيمية وذلك من أجل زيادة معدلات إنتاج و تجميع المواد من ناحية الجودة والعمل على ترويج للمواد منشأة بإعتبارها صديقة للبيئة.
- إعداد وإنشاء بنوك المعلومات حول نوع وكمية و خصائص النفايات الصلبة والذي تختلف إنتاجها عبر مختلف البلديات وذلك من أجل تسهيل مهمة إتخاذ إجراء بشأن الإستثمار
- إنشاء مراكز مختصة بإعادة تدوير من خلال تدعيم البنية التحتية بإنشاء محطات لفرز

و معالجة النفايات العمل على وضع قوانين وقواعد مختصة في عملية تدوير النفايات وأيضا العمل على فرض ضرائب للتجار الذي يكون معهم الثمن وكيفية زيادته رغم أن المنتوج رديئ لا يرتقى إلى مستوى قيمة التي يفرضونها النجار.

مما سبق نستنتج مما سبق التطرق إليه أن تدوير النفايات على الأمن البيئي والتنمية المستدامة و هو تأثير إيجابي خاصة في وجود الآليات المؤسساتية التي تقوم بالإشراف من القريب أو البعيد على تدوير والمتمثلة في الهيئات والمؤسسات المركزية فنرى الدور الكبير الذي تقوم به الوكالة الوطنية للنفايات المتواجدة على المستوى المركزي في تقديم الدعم ومساعدة للبلديات و الولايات من أجل الرموز الوصول إلى حلول تعود بالفائدة في مجال تدوير النفايات ومن جهة أخرى نرى الهيئات والمديريات التي تتبع السلطات المركزية كلها قائمة وتؤدي جانبا مهما في تسيير الأصل والعقلاني لمصطلح النفايات وتطرقنا أيضا ألى الأليات القانونية المتمحورة في أليات قانونية وأخرى وقائية والتي تكون قبل صدور و وقوع الضرر وأيضا هناك أليات ردعية والتي تكون بعد وقوع الضرر كما أشرنا إلى العراقيل التي تواجه مشكلة وظاهرة تدوير النفايات وأيضا قمت بوضع من الحلول للحد من هاته الظاهرة.

# الخاتمـــة

## خاتمة :

يحمل موضوع تدوير النفايات وتأثيره على الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر بإهتمام بالغ من قبل المشرع الجزائري الذي قام بإصدار عدة قوانين للوقاية من خطر النفايات على الإنسان والبيئة بصفة خاصة من سنة 2001 بإصدارها قانون 01. 19 والمتضمن تسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها وأيضا بصفة عامة قانون 10.03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في حين أثبتت أن الدولة الجزائرية في طريقها للنهوض في مجال تسيير النفايات من خلال إستحداثها مؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة في عملية تسيير كما قامت الدولة بإنتهاج برنامج إعادة تدوير وإعتمدت أهم الأساليب الحديثة لمعالجة النفايات ألا و هي إستراتيجيات التدوير

وتعد الجزائر بإعتبارها دولة من دور العالم الثالث والتي تعاني أثار مخاطر التلوث الناتج عن سوء تسيير النفايات حدت سعت في السنوات الأخيرة التخفيض لمعالجة هذه الإشكالية وذلك بإتخاذ إجراءات هادفة التعيين إلى تحسين طرق تسيير المعمول بها و التخلص من النفايات بطرق فعالة و يعتبر أسلوب إعادة التدوير من أهم الفوائد التي تعود على الجزائر بمستقبل واعد ما تم دعمه و تشجيعه نظر لما نشاهده من إرتفاع في كمية النفايات رغم وجود منظومة قانونية التي أقرها المشرع الجزائري إلا أن تجسيدها على أرض الواقع فتبنى المشرع إستراتجيات وخطط من خلال إبتكار وإستحداث أليات ردعية وأليات قانونية بهدف تعزير المنظومة القانونية ومع ضمان حماية الأمن البيئي في إطار التنمية المستدامة وذلك للقضاء على الخطر التسيير العشوائي للنفايات لا سيما النفايات المنزلية والصناعية التي تقدم لنا تشوه في المنظر الطبيعي حيث أن المشرع مهمة إدارة النفايات إلى مختلف الهيئات والأجهزة على مستوى المحلي والمركزي لتحقيق بذلك تسيير الفعال وأمثل لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

رغم وجود تشريعات وقوانين وطنية واضحة تنظم عملية تدوير النفايات في الجزائر، وتتضمن عقوبات رادعة الضمان

الالتزام بها، إلا أن التطبيق العملي يظهر فجوة كبيرة بين النص والواقع .

لا يعود السبب الوحيد إلى ضعف التشريعات، بل إلى مجموعة من العوامل المعقدة التي تشمل:

**أولاً: أسباب عدم فعالية القوانين في تغيير السلوك المجتمعي والمؤسسي:**

ضعف اليات التنفيذ : غياب الآليات الفعالة لتنفيذ القوانين مثل المراقبة المنتظمة، وعدم كفاءة الأجهزة المسؤولة عن تطبيق القانون.

غياب الرقابة والتتبع : قلة عدد مفتشي البيئة، وضعف التمويل للهيئات المكلفة بمتابعة تطبيق القوانين.

قلة الوعي البيني : انعدام الثقافة البيئية لدى المواطنين والمؤسسات، مما يؤدي إلى استمرار التعامل غير المسؤول مع النفايات.

غياب الحوافز الاقتصادية : عدم وجود دعم أو حوافز مادية لتحفيز المؤسسات والأفراد على إعادة التدوير

التشريعات المتفرقة وغير المنظمة : تشتت القوانين بين عدة جهات دون وجود إطار شامل ومنسق الإدارة النفايات.

ضعف العقوبات الفعلية : رغم وجود عقوبات قانونية، فإنها لا تُطبق بصرامة، مما يشجع البعض على انتهاكها.

غياب التخطيط الاستراتيجي : عدم وجود خطة وطنية شاملة ومتوسطة الأمد لإدارة النفايات والتنمية المستدامة.

ضعف البنية التحتية : نقص المنشآت الخاصة بفرز وإعادة تدوير النفايات، مما يجعل تطبيق القوانين صعبا علي أرض الواقع.

الفساد الإداري والبيروقراطية : تعقيد الإجراءات وغياب الشفافية تعيق تفعيل القوانين.

غياب دور المجتمع المدني : ضعف مشاركة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في التوعية ودعم الجهات الرسمي

**ثانيا : النتائج الأساسية المستخلصة من التحليل**

1. توجد قوانين وتشريعات تتعلق بإدارة النفايات وتدويرها، لكنها غير فعالة في التطبيق .
2. الفجوة الكبيرة بين النص والتطبيق تظهر ضعف في الإدارة البيئية الوطنية.
3. قلة الوعي البيئي لدى المواطنين والمجتمعات المحلية يُعتبر أحد أهم أسباب استمرار الممارسات غير المسؤولة.
4. غياب التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية يؤدي إلى تضارب الجهود وتشتتها.
5. ضعف البنية التحتية لجمع وفرز النفايات يُعيق تطبيق القوانين بشكل عملي.
6. العقوبات القانونية موجودة ولكنها غير رادعة بسبب ضعف تطبيقها أو قلة تشددها.
7. غياب السياسات الداعمة للقانون، مثل الدعم المالي أو الحوافز الضريبية، يُقلل من تأثيره.
8. ضعف الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يعكس غياب أولوية لإعادة التدوير كمصدر للدخل الوطني.
9. الممارسات اليومية للمواطنين و الشركات مزالت بعيدة عن متطلبات التنمية المستدامة
10. اعتماد على الحلول التقليدية في إدارة النفابات و عدم انفتاح على التكنولوجيا الحديثة.

**ثالثا : من خلال ما تطرقنا إليه يمكن تقديم المقترحات التالية :**

1. تعزيز آليات التنفيذ والمراقبة بتخصيص موارد بشرية ومادية لمفتشي البيئة وتحسين نظام المراقبة.
2. تحسين البنية التحتية بناء منشئات متخصصة لفرز ومعالجة النفايات في مختلف المناطق.
3. وضع استراتيجية وطنية متكاملة : إعداد خطة شاملة لإدارة النفايات تتضمن جميع القطاعات.
4. اتشجيع الاستثمار الأخضر : تقديم حوافز ضريبية ومالية للشركات التي تستثمر في إعادة التدوير.
5. تعزيز دور المجتمع المدني : تمكين الجمعيات البيئية من المشاركة في التوعية والرقابة.
6. تشديد العقوبات وتفعيلها : تطبيق الغرامات والجزاءات بشكل صارم ضد المخالفين.
7. دمج الجانب البيئي في السياسات العمرانية : ربط التخطيط الحضري بإدارة النفايات وتدويرها.
8. تعزيز التعاون الدولي : الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال تدوير النفايات.
9. ربط التعليم بالتطبيقات البيئية : إدراج مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتدوير في المناهج الدراسية.

**قائمة المصادر :**

**النصوص الرسمية :**

**أ. النصوص التنظيمية**


- القانون رقم 19.01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها المعدل والمتمم للقانون 02.25
- القانون رقم 202 لسنة 2020 يتعلق بإصدار قانون تنظيم إدارة المخلفات الجريدة الرسمية أكتوبر سنة 2020
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 متعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
- القانون 07.12 قانون الولاية مؤرخ في 21 فيفري 2012 متعلق بالولاية الجريدة الرسمية 2012
- قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية , الجريدة الرسمية للجمهورية الصادرة في 03 جويلية, 2011

### ب. المراسيم التنفيذية


- المرسوم التنفيذي 175.02 المؤرخ في 20 ماي 2002 متضمن إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات و تنظيمها و عملها جريدة الرسمية 2002
- المرسوم التنفيذي رقم 357.07 المؤرخ في 18 نوفمبر 2007 المتضمن تنظيم المفتشية العامة في وزارة العمرانية والبيئة والسياحة الجريدة الرسمية
- المواد من 04 إلى 09 من المرسوم التنفيذي رقم 07 , 205 المؤرخ في 30 يونيو 2007 يحدد كيفيات و إجراءات المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها و نشره و مراجعته الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية


## قائمة المراجع :

### أ. المؤلفات باللغة العربية


- د/ جابر ساسي دهيمي . الإدارة البيئية و التنمية المستدامة ط1 دار الأيام للنشر و توزيع عمان
- د/ سايح تركية , حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري مكتبة الوفاء القانونية , الطبعة 01 الإسكندرية 2014
- د/ بومدين طاشمة , التنمية المستدامة و إدارة البيئة من واقع و مقتضيات التطور مكتبة الوفاء قانونية الإسكندرية
- د/ طارق إبراهيم الدسوقي عطية الأمن البيئي و النظام القانوني لحماية البيئة دار جامعة جديدة مصر
- عبد الرحمان سيف سردار , التنمية المستدامة , دار النشر و التوزيع عمان الأردن
- عوابدي عمار " نظرية المسؤولية الإدارية دراسة تأصيلية و مقارنة الطبعة الرابعة مطبوعات الجامعية , الجزائر
- نادية ليثيم سعيد , دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من تلوث النفايات الخطيرة الطبعة الأولى دار النشر والتوزيع
- نزار العوني اللبدي , التنمية المستدامة – إستغلال الموارد الطبيعية و الطاقة المتجددة دار الدجلة المجلد 01 , 2015


### ب. المؤلفات باللغة الفرنسية


- Jean Michel gestion des déchets. Paris France : Denob 2005

## ج. الرسائل و المذكرات الجامعية

### رسائل الدكتوراه :


- بن قرى سفيان , الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر , مذكرة مقدمة نيل إجازة المدرسة العليا للقضاء 2005.2002 الجزائر
- حوشين رضوان , الوسائل القانونية لحماية البيئة , و دور القاضي في تطبيقها مذكرة نيل إجازة المدرسة العليا للقضاء الجزائر. 2006.2003 .
- أسياخ سمير دور الجماعات الإقليمية في حماية البيئة في الجزائر أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في قانون العام – تخصص الجماعات الإقليمية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية
- بن أحمد عبد المنعم وسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائير أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق جامعة الجزائر


**مذكرات الماجستير :**


قاسمي محمد " الأليات القانونية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر " مذكرة نيل شهادة ماجستير في القانون العام



قاسمي محمد " الأليات القانونية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر " مذكرة نيل شهادة ماجستير في القانون العام



- محمد النمر، التسيير المستدام للنفايات المنزلية، دراسة ميدانية لبلدية قسنطينة مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية الشعبة التحليل والإستشراف الإقتصادي كلية العلوم الإقتصادية
- محنفر محمد أليات قانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون العام كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سطيف


**مذكرات الماستر :**


- زرقاء ليماه طباش ليلة إدارج البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية , مذكرة نيل شهادة الماستر في الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية
- طواهري سامية قاسمي فضيلة أليات حماية البيئة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع القانون العام تخصص الهيئات الإقليمية و الجماعات المحلية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

- براش حسنة – بن معمر جويدة تسيير النفايات في القانون الجزائري مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص قانون إداري جامعة بجاية كلية الحقوق و العلوم السياسية
- بزازحة محمد لطفي أليات تسيير النفايات في الجزائر مذكرة نيل شهادة ماستر في الحقوق , تخصص منازعات قانون العمومي كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد رباعي سطيف
- جيلالي صادق أحميدي عيسى في شعبة الحقوق بيئة و التنمية المتسدامة قسم حقوق الكلية الحقوق و العلوم السياسية إستراتيجيات رسكلة النفايات لتحقيق التنمية المستدامة مذكرة نيل شهادة ماستر جامعة تيارت


**د. المجلات و المقالات العلمية**


- بن شارف أحمد وناس يحيى " النظام القانوني للنفايات الزراعية في الجزائر " مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية جامعة أحمد درارية أدرار.
- بنون خير الدين , العينوس رياض تعزير في مساهمة في عملية النفايات المنزلية من مصدر من وجهة نظر ربات البيوت , مجلة إقتصاد المال و أعمال المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة
- صبرينة بلغيث محمد رضا التميمي النظام القانوني لتسيير النفايات الصناعية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
- صديقي النعاس – عبد الدائم هاجر– عبد الكريم نادية – واقع تسيير النفايات في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية المستدامة مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات جامعة البويرة
- عبد الله جامع أمال رحمان جامعة البليدة حمودي بن عباس تطور مقاييس التنمية المستدامة و تطبيقاتها على الجزائر المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي
- لطيفة بهلول , سارة حليمي إعادة تدوير النفايات صلبة من أجل تفعيل أبعاد التنمية المستدامة عرض تجارب دولية مجلة إقتصاد و التنمية البشرية المجلد 10 العدد 3 جامعة العربي تبسي , تبسة الجزائر
- منى طواهرية نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر المجلة الجزائرية للأمن و التنمية
- – نسرين فاطس محمد يدو ثثمين النفايات كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر مجلة الأبحاث الإقتصادية

- برحماني محفوظ تسيير النفايات في إطار حملة مستهلك مجلة البحوث و دراسات القانونية جامعة البليدة
- حسيبة غواس دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر , المجلة الأكاديمية للبحوث القانوينة و السياسية جامعة سكيكدة
- حواس صباح أليات و إستراتيجيات ترقية الأمن البيئي مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية جامعة باتنة
- رندة سعدي تجربة دولة الكويت في إطار حماية البيئة و التنمية المستدامة مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير مركز الجامعي تيسمسيلت
- سارة كنزة بوحسان تحديات تسيير النفايات المنزلية و ما شابهها في الجزائر في ظل تنمية المستدامة و فرص متاحة أمام مؤسسات نااشئة مجلة دراسات إقتصادية جامعة قسنطينة
- العربي شحط أمينة درويش حفصة إعادة تدوير النفايات لتحقيق التنمية البيئية المستدامة مجلة القانون مجتمع و السلطة جامعة وهران
- علي شيطة – رابح هزيلي مؤشرات التنمية المستدامة في تقرير البعد البيئي للمشروع المجتمعي مجلة الرؤى للدراسات المعرفيةو الحضارية جامعة سطيف
- محمد مسلم رابح أوكيل إسهامات رسكلة النفايات في تحقيق التنمية المستدامة و الأطر القانونية منظمة لها في الجزائر مجلة التنمية و إستشراف البحوث و الدراسات جامعة البويرة
- مسعودي مريم نحو نظرية العامة للنفايات ماهية النفايات مجلة دائرة البحوث والدراسات قانونية والسياسية جامعة الجزائر
- مشري حسناء , مسالتة سفيان « تثمين عملية تدوير النفايات ومما شابهها في ظل متطلبات التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة Ecoset سطيف » مجلة الإستراتيجية والتنمية جامعة سطيف
- ملاح حفصي , فاتن صبري سيد الليثي , المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية كألية ضبط لحماية البيئة في الجزائر – مجلة الباحث للدراسات أكاديمية صادرة عن جامعة جيلالي اليابس بلعباس
- نصير خليفة رمناث تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من متطلبات الداخلية و تفاعلات العولمة مجلة البحوث العلمية في تشريعات البيئة
- وردة خلاف " الأليات المستدامة لتسيير النفايات في الجزائر " مجلة الأداب و العلوم الإجتماعية جامعة محمد لمين دباغين سطيف

**هـ. المؤتمرات و الملتقيات العلمية**


- أحمدتي و أخرون التنمية المستدامة و أبعادها و مؤشرات قياسها قراءة إقتصادية أعمال ملتقى الوطني جودة الحياة و التنمية المستدامة في الجزائر جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر.
- أمينة تيطراوي تطبيق ألية إعادة تدوير النفايات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق الإستدامة البيئية – ملتقى وطني حول إشكالية إستخدامه يومي 07.06 جامعة محمد بوضياف المسيلة
- أولد رابح صافية دور الوكالة الوطنية للنفايات في حماية الوسط البيئي مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى حول النظام القانوني لتسيير النفايات كلية الحقوق و العلوم القانونية
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- بكوش فهيمة تدوير النفايات الصلبة وأهميتها البيئية و إقتصادية مؤتمر العالمي السنوي التابع للإقتصاديات البيئية والعولمة ، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الإقتصاد و العلوم الادارية 23.20 أفريل 2009
- بن أوصيف إيمان الجباية البيئية في ظل التشريعات الداخلية لتسيير النفايات مداخلة ألقيت بمناسبة ملتقى وطني حول : النظام قانوني لتسيير النفايات كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة
- طارق غنيمي مفهوم النقابات في المنظور البيئي و الإقتصادي مداخلة قدمت في إطار كتاب أعمال الملتقى الوطني الإفتراضي حول الإطار القانوني لتسيير النفايات و تداعياته على التنمية المستدامة المنعقد يوم 15 جوان 2021 جامعة بومرداس
- غربي أحسن مسؤولية الإدارية عن أضرار التلوث مداخلة ألقيت بمناسبة الملتقى الوطني حول النظام القانوني لتسيير النفايات , كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قالمة
- مدني بن شهرة و الطيب عبد الوهاب " مؤسسات إدارية النفايات " تحقيق الإستدامة البيئية و دعامة الإقتصاد الأخضر مداخلة قدمت ضمن أعمال المؤتمر الجولي حول تقييم الأثار الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية لعملية تدوير النفايات في ظل السعي لتطبيق مفاهيم و أبعاد التنمية المستدام

# فهرس المحتويات

مقدمة .....أ
الإشكالية الرئيسية.....2
أهمية البحث .....3
أهداف البحث ..... 3
منهج الدراسة.....3
صعوبات البحث..... 3
الدراسات السابقة..... 4
أسباب اختيار الموضوع..... 4
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لتدوير النفايات وانعكاسه على الأمن البيئي والتنمية المستدامة....5
المبحث الأول : ماهية النفايات وكيفية تدويرها.....7
المطلب الأول : مفهوم النفايات.....7
الفرع الأول : تعريف النفايات.....7
أولا : التعريف اللغوي.....7
ثانيا: التعريف الاصطلاحي.....8
ثالثا: التعريف القانوني.....8
الفرع الثاني : أنواع النفايات.....9
أولا : التصنيف حسب المصدر.....9
أ: النفايات المنزلية.....9
ب: النفايات الصناعية.....9
ج: النفايات التجارية.....10
د: النفايات الزراعية.....10
ر: النفايات الطبية.....11

ثانيا: التصنيف حسب الشكل11

أ: النفايات الصلبة.....11

ب: النفايات السائلة.....12

ج: النفايات القارية.....12

المطلب الثاني: مفهوم تدوير النفايات.....12

الفرع الأول: تعريف تدوير النفايات.....13

الفرع الثاني: طرق تدوير النفايات. .....14

أولا جمع النفايات.....14

أ. طريقة التقليدية.....15

ب. طريقة الحديثة.....15

ج. طريقة الجمع الإنتقائي.....15

ثانيا: فرز النفايات.....16

أ. الفرز عند المصدر.....16

ب. الفرز عند الجمع.....16

1- الفرز اليدوي.....16

2- الفرز الأوتوماتيكي.....17

ثالثا: طرق المعالجة.....17

أ. إعادة التدوير.....17

ب. الحرق.....17

ج. الطمر.....18

الفرع الثالث: أهمية تدوير النفايات.....18

أولا: الجانب الإقتصادي.....18

ثانيا: الجانب الإجتماعي والصحي..... 19

ثالثا: الجانب البيئي.....20
المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي والتنمية المستدامة. .....21
المطلب الأول: الأمن البيئي..... 21
الفرع الأول: تعريف الأمن البيئي .....21
الفرع الثاني: أهمية الأمن البيئي..... 22
المطلب الثاني: التنمية المستدامة.....23
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة.....23
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة..... 25
أولا: البعد الإقتصادي .....25
ثانيا: البعد البيئي .....26
ثالثا: البعد الإجتماعي..... 26
رابعا: البعد التكنولوجي .....27
الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة..... 27
خاتمة. .....29
الفصل الثاني : أليات تسيير النفايات في إطار تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة..... 31
المبحث الأول : الإطار المؤسساتي لتدوير النفايات في القانون الجزائري.....33
المطلب الاول : التنظيم المركزي لفرز النفايات.....33
الفرع الأول : اختصاصات المخولة لوكالة تسيير النفايات.....33
أولا : تعريف الوكالة الوطنية لتسيير النفايات.....34
ثانيا : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير النفايات.....34
ثالثا : مهام الوكالة الوطنية لتسيير النفايات . .....34
1. مساعدة في تحسين تدوير النفايات على مستوى الجماعات المحلية.....35
2. تسيير و إنشاء بنك المعلومات حول النفايات.....35

3. فرز النفايات وجمعها , نقلها , معالجتها , إزالتها.....35
رابعا: إحصائيات النفايات في الجزائر.....36
الفرع الثاني : المخطط الوطني لتسيير النفايات.. .....36
الفرع الثالث : البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصلبة.....37
الفرع الرابع : الصندوق الوطني للبيئة وإزالة الثلوث.....37
المطلب الثاني : دور الهيئات المحلية في تسير النفايات.....37
الفرع الأول : دور الهيئات المحلية في تسيير النفايات.....38
أولا : مهام الوالي في مجال تسيير النفايات.....38
ثانيا : مهام المجلس الشعبي الولائي في مجال تسيير النفايات.....38
ثالثا : المديريات المعنية بمجال تدوير النفايات. .....39
المديرية السياسية البيئية الحضارية. .....39
1. المديرية الفرعية للمنتجات و النفايات الخطيرة. .....39
2. المديرية الفرعية للنفايات المنزلية وما شابهها.....39
3. المديرية الفرعية للتكنولوجيا النظيفة وتثمين النفايات والمنتوجات الفرعية.....40
رابعا : المخطط الولائي لتسيير ودمج النفايات المنزلية وما شابهها.....40
الفرع الثاني : دور البلدية من مجال تدوير النفايات.....40
أولا : مهام رئيس المجلس الشعير البلدي من مجال تدوير النفايات.....41
ثانيا : مهام المجلس الشعبي البلدي في مجال تدوير النفايات.....41
ثالثا : المخطط البلدي لتسيير النفايات..... 41
أ) مراحل إعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات.....42
ب) نموذج المخطط البلدي لتسيير النفايات و ما شابهها.....42
المبحث الثاني : الآليات القانونية لتدوير النفايات والتحديات التي تواجهها نموذج المخطط البلدي للتسير.....44
المطلب الأول : الآليات القانونية لتدوير النفايات في القانون الجزائري.....44

الفرع الأول : الاليات الوقائية لتدوير النفايات.....44
أولا : الترخيص..... 44
ثانيا : الالزام.....45
ثالثا : المنع. .....46
الفرع الثاني: الآليات الردعية لتدوير النفايات.....46
أولا : المسؤولية الإدارية عن امرار الناتجة عن النفايات.....47
ثانيا : العقوبات المترتبة على مخالفة الاجراءات المتعلقة بإدارة وتسير النفايات.....49
المطلب الثاني : معيقات تدوير النفايات والحلول المقترحة لها.....54
الفرع الأول : معيقات تدوير النفايات..... .....55
الفرع الثاني : الحلول المقترحة لها.....56
خلاصة الفصل الثاني.....59
خاتمة .....62

**ملخص الدراسة :**

درست مذكرتنا موضوع جد مهم ويعتبر من أبرز الحلول البيئية المعاصرة التي تطمح الدولة الجزائرية لمواجهة العراقيل المتزايدة المرتبطة بتصاعد كميات النفايات و ووضع حد لها ألا و هو تدوير النفايات حيث عنوان بتأثير تدوير النفايات على الأمن البيئي والتنمية المستدامة وهو تأثير إيجابي خاصة في ظل وجود اليات ومؤسسات تقوم بإشراف من الريب و البعيد على موضوع تدوير النفايات

وللإجابة عليها قسمنا مذكرتنا إلى مقدمة وفصلين وفي كل فصل مبحثين حيث تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي لتدوير النفايات والأمن البيئي والتنمية المستدامة أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى أليات تسيير النفايات في إطار تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة كما ختمنا بأهم النتائج التي توصلت إليها هذه المذكرة هي أن عملية تدوير النفايات تعتبر من أهم الطرق المعمول بها واستخدامها في معالجة النفايات لما لها فوائد على الأمن البيئي وتحقيقا التنمية المستدامة.

**Abstract:**

Our Notes has studied a very important topic and is considered one of the most important contemporary environmental solutions that the Algerian state aspires to build to face the increasing obstacles related to the escalation of waste quantities and put an end to it, which is the recycling of waste, as the title of our note is the effect of waste recycling on environmental security and sustainable development in Algeria, which is a positive impact, especially in light of the presence of mechanisms and lenses that are supervised by near and far on the issue of recycling of waste and to answer them Our memorandum was divided into an introduction and two chapters, and in each chapter two topics, where the first chapter includes the conceptual framework for waste recycling, environmental security and sustainable development. As for the second chapter, we touched on the mechanisms of running waste within the framework of achieving environmental security and sustainable development. We also concluded with the most important results reached by this memorandum is that the waste recycling process is considered one of the most important methods in force and use in treating waste because of its benefits to environmental security And to achieve sustainable development